حول الاستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية
- نظرة الى الماضي والحاضر واخرى الى المستقبل -

عصمت شريف وانلي

دراسات كردية :

كاتب المقال مؤرخ وحقوقي كردي معروف. عاشر الحركة الكردية المعاصرة وكان احد ممثلين الحركة الكردية في العراق والذي قدم حولها اطروحته للدكتوراه في العلوم السياسية الى جامعة لوزان في سويسرا.

ان هدفنا من نشر هذا المقال، الذي لانشك في تضارب الآراء حوله، هو طرح هذا الموضوع الحيوي على بساط البحث وخلق نقاش ديمقراطي ومسؤول حوله. املنا ان يقوم جميع المعنيين بالتعقيب. وغني عن الذكر بان نشرنا لهذا المقال لا يعني، بالضرورة، موافقتنا على آراء وتوجهات كاتبه.

* * *

1) تمهيد :

بعد الغاء معاهدة (سيڤر) التي كانت في عام 1920 قد اعترفت بحق الشعب الكردي في اقامة دولة كردية في القسم الاعظم من كردستان (العثمانية سابقا) وجد هذا الشعب نفسه رغم ارادته، بل بارادة الدول الاستعمارية الاوربية الكبرى، مقطع الارب وملحقا بدون حقوق في اربع دول، ثلاثة منها حديثة التكوين، وهي الجمهورية التركية والمملكة العراقية والجمهورية السورية، ورابعها الامبراطورية الفارسية.

وما برح الشعب الكردي يناضل منذ ذلك الحين لانتزاع حقوقه، ولاسيما في الدول الثلاثة التي تقتسم بلاده رئيسيا، اي تركيا وايران والعراق، التي اتبعت حكوماتها تجاهه سياسة اكثر عنفا على العموم من السياسة السورية. وتقوم هذه السياسة على اضطهاد قومي وقمع واستثمار اقتصادي مابرحت تتزايد حدته مع الايام.

ودام هذا النضال، ومازال قائما، زهاء ستين عاما حتى الآن بدون ان تتمكن الحركة الكردية من الوصول الى غاياتها في التحرر الوطني، بل ولم تنتزع اي حق من حقوق هذا الشعب. اما مايسمى « بالحكم الذاتي » الذي « منحته » حكومة بغداد لقسم من كردستان العراق بدون استشارة الشعب الكردي، فهو مجرد حبر على ورق.

وازاء هذا الواقع السلبي، فمن واجب المراقب والمؤرخ، فضلا عن المواطن، التساؤل في صحة الاستراتيجية السياسية التي تتبعها الحركة الكردية.

والتكلم عن الاستراتيجية السياسية لايمكن فصله عن الاستراتيجية العسكرية، هذا مع العلم بان النضال في سبيل التحرر الوطني لا يجب ان يقتصر على اشكاله العسكرية.

فخلال هذه الحقبة من النضال، بدأت منذ مدة وبصورة متزايدة بعض الاوساط الديمقراطية من ابناء الشعوب المجاورة ـ من الاخوان العرب والترك والفرس والآذريين ـ بتأييد « المطاليب الكردية المشروعة ». وذهبت الاحزاب الشيوعية في هذه الدول لابعد من ذلك في هذا التأييد من حيث انها اعترفت ـ في اوقات وباشكال مختلفة ـ بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، ولكنها اشترطت لممارسته شروطا عديدة.

فهل للشعب الكردي الحق في التحرر الوطني وما معني هذا الحق ؟

وكيف يجب ان تكون الاستراتيجية السياسية اللازمة على ضوء الواقع الكردي والشرق الاوسطي والعالمي ؟

وماذا يجب ان يكون مصير العلاقات التاريخية بين الشعب الكردي والشعوب المجاورة وكيف يمكن بناؤها على اسس جديدة وثابتة بل وتعزيزها ؟

تلك هي بصفة مجملة النقاط الاساسية التي ستجري معالجتها في هذا البحث، وكلها نقاط ترتبط فيما بينها وترتبط جميعها بمفهوم الديمقراطية.

وقبل البدء بالبحث، قد يكون من المفيد استعراض بعض المباديء العامة والتطورات الفكرية وتصوير بعضها بأمثلة من واقعنا الشرق الاوسطي.

* * *

2) مدخل :

ان حرب التحرير الوطني لارجاع الحق الى نصابه، موسومة بالعدالة ويقر بها كبار الاخصائيين في القانون الدولي. وعقب الحرب العالمية الثانية التي ذهب ضحيتها ما يربو على خمسين مليون من البشر وفي وقت كان فيه ـ ومازال ـ حفظ السلام ولاسيما السلام العالمي قطب كل موضوع لدى رجال الفكر والسياسة في شتى بقاع العالم، كتب البروفسور الفرنسي (البرت دي لاپرادل)، وهو حجة في القانون الدولي، في كتابه (السلام الحديث)، قائلا : « يستوجب حفظ السلام نوعين من العدالة : العدالة السياسية، وهي تقضي بتضمين وتحقيق رغائب القوميات، والعدالة الاقتصادية، وهي تقضي بان يوضع تحت تصرف الانسان والشعوب الثروات اللازمة لتقدمهم كأفراد وجماعات » (1). وأضاف المؤلف مؤكدا :

« ان انقاذ حياة امة ما يجيز الحرب. حقا ان تعديل شيء من الحدود او نقل بعض الصلاحيات لاتستحق ان يجازف من اجلها بحياة اعداد كبيرة من البشر. ولكن المسألة اذا ما كانت تتعلق بوجود شعب واستقلاله الوطني وكذلك بحرياته الفردية، فالحرب ليست فقط جائزة (licite) بل اخلاقية (morale) : وذلك لان شخصية امة ما لايمكن ان تخضع لاية تقييدات وسجون ارضية (حدود دولية : ع.ش.و.) (...) ولايجوز ان يكون الظلم ثمنا للسلام » (2).

---

(1) Albert de la Pradelle, **La Paix moderne**, Paris 1948, p. 81.

(2) نفس المصدر، ص ٨٣ .

اما الامم المتحدة، فلقد اعلنت في اجتماعها الاول في سان فرانسيسكو، بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٤٥، بانها مصممة على العمل « لكي تحمي الاجيال القادمة من آفة الحرب التي الحقت بالبشرية اضرارا وآلاما لاتحصى في خلال جيل واحد ». ولهذا السبب اقر ميثاق الامم المتحدة وفيه بنود تؤكد على حفظ السلام وحقوق الانسان وضرورة حل المشاكل بالطرق السلمية. واكد في بنده الثاني على « المساواة بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بنفسها ».

وما برحت الامم المتحدة منذ انشائها تمطر الانسانية بوابل من المعاهدات والمواثيق الدولية واللوائح حول حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، مئات بل آلاف من البنود والمبادئ المثالية العليا، بقيت وأسفاه حبرا على ورق ـ مما لايعني بانها معدومة او قليلة التأثير على مسير الحركات التحررية.

ولاحاجة للاطالة بها فهي معروفة. وعلى سبيل المثال يمكن الاشارة الى ان الهيئة العمومية لمنظمة الامم المتحدة، المجتمعة في باريس، حرمت بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٩ جريمة القتل الجماعي (Génocide) وتلته في اليوم التالي باعلان (لائحة حقوق الانسان العالمية) التي تؤكد في مدخلها « على الاهمية الجوهرية لحماية حقوق الانسان قانونيا، وذلك لكي لايرى الانسان نفسه مجبرا، في نهاية المطاف، للجوء لاعلان الثورة ضد الاستبداد والاضطهاد ». واللائحة هذه انما مبادئ لا تلزم الدول العضوة قانونيا.

وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٦ توجت الامم المتحدة اللائحة المذكورة بميثاقين دوليين اثنين، الاول يؤكد على حقوق الانسان « الاقتصادية والاجتماعية والثقافية »، والثاني على حقوقه « المدنية والسياسية ».

ويؤكد الميثاق الاول في بنده الاول على « حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها » وعلى « حق كافة الشعوب في التصرف بثرواتها الطبيعية ومواردها، بشرط احترام متطلبات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المصالح المتبادلة ». اما البند ٢٧ فيؤكد بصورة خاصة على « حق الاقليات القومية في التمتع بثقافاتها الخاصة واستعمال لغاتها ». ولكن الدول العضوة تبقى حرة في قبول التزامها او عدمه بمبادئ هذه المواثيق. والميثاق الثاني هو اختياري. وفي هذا المفهوم اصبح حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها جزءا من حقوق الانسان الاساسية، وقائما على ارادة الافراد الحرة.

وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٦ صوتت الهيئة العامة على قرار طلبت فيه من الدول العضوة في المنظمة الدولية : ١) احترام مبدأ حق الشعوب والامم في تقرير مصيرها بنفسها ؛ ٢) تسهيل ممارسة هذا الحق من قبل سكان المناطق غير المستقلة التي تدير امورها، عن طريق استفتاء يجري تحت رقابة الامم المتحدة. وكأنك كلفت ذئبا بحماية ماحوله من الماعز والخرفان !

وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٤ اعادت الهيئة العامة الكرة بتصويتها على قرارين الاول بعنوان « اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة » (ويقصدون بها المستعمرات « الرسمية »)، مع هذا فنصوص القرار عامة وشاملة، اذ يقول بنده الاول : « ان خضوع شعوب لحكم واستثمار اجنبي هو انكار لحقوق الانسان الاساسية ويناقض ميثاق الامم المتحدة »، ويقول بنده الثاني : « لكافةالشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها استنادا على حقها في تقرير نوع الحكم السياسي الذي تريده لنفسها بجدية وعلى حقها في اختيار طريق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية ». اما القرار الثاني فيؤكد على « سيادة هذه الشعوب على ثرواتها الطبيعية » ...الخ.

ان تقاعص وعدم استطاعة الامم المتحدة من فرض احترام هذه المبادئ العليا التي قررتها انما ناجم من كونها جامعة اعضاؤها دول معترف باستقلالها فيما بينها ولان المنظمة تحرم على نفسها « التدخل في شؤون الدول العضوة الخاضعة لسيادتها الوطنية » (الفقرة السابقة من البند الثاني من الشرعة). ومن جهة ثانية ترك للدول العضوة الحرية في ان تعلن التزامها بهذه التشريعات او ان تعتبرها بجرد « مباديء » غير الزامية.

كان حق تقرير المصير في القرن التاسع عشر قائما على دعامتين او فكرتين متكاملتين، الاولى منها كانت (مبدأ القوميات) (3) وهو المبدأ الداعي الى ان تتحول كافة القوميات المظلومة (بالمعنى

(3) Cf. René Johannet, Le **principe des nationalités**, Paris 1918.

الاثنولوجي) الى دول مستقلة وطنيا، وذلك - وبعد نضال لابد منه - عن طريق الاستفتاء، اي استشارة افراد تلك القومية في رغائبهم وتحقيق ارادة الاكثرية منهم، وهي الفكرة او الدعامة الثانية (الحريات الفردية). وبقي هذا المفهوم سائدا اثناء الحرب العالمية الاولى ومعاهدات الصلح التي تلتها، بل نرى شيئا منه حتى في ميثاق عصبة الامم وفي بعض تطبيقاتها (او قراراتها) في حالات خاصة. وقد عبر الرئيس الامريكي وودرو ويلسون، هذا الرجل المثالي، عن هذا الحق بدعامتيه في نقاطه الاربعة عشر. وعندما كتب ويلسون (وكان حقوقيا) مسودة (ميثاق عصبة الامم) اعطى ثلاث امثلة لتطبيق (مبدأ القوميات) (4) وحق تقرير الشعوب وذلك في الفصل الخاص بموضوع الانتداب (mandat)، اذ انه ذكر اسميا ثلاث بلاد غير تركية يجب سلخها من الامبراطورية العثمانية المنهارة ومنحها الاستقلال بعد فترة قصيرة توضع فيها تحت الانتداب الدولي للعصبة، وهذه البلاد، كما سماها وبالترتيب الذي خطه هي : ارمينيا، كردستان، ارابيا (Arabia) اي البلاد العربية (بلاد الجزيرة وسوريا بما فيها فلسطين ولبنان والاردن والعراق العربي بدون كردستان الجنوبية التي الحقت به عام ١٩٢٥). اجل لقد اعطى ويلسون عام ١٩١٩ نفس الوزن ونفس المصير - الاستقلال الوطني - لكل من ارمينيا وكردستان والبلاد العربية. وكانت كردستان المقصودة هي العثمانية (حاليا موزعة بين تركيا والعراق وسوريا) دون كردستان الايرانية وسببه بسيط وواضح وذلك ان تركيا العثمانية دون ايران (فارس كما كانت تسمى) كانت قد اشتركت في الحرب وخسرتها وكان ينبغي البت في مصير ممتلكاتها. وقد وافى الاجل هذا الرجل العظيم قبل ان يرى تحقيق مشروعه. ومع هذا فقد جاءت معاهدة (سيڤر) عام ١٩٢٠ تعترف بحق البلاد الكردية (العثمانية سابقا) في الاستقلال (الباب الثالث : كردستان، بنود ٦٢، ٦٣، ٦٤).

وكنا يعرف ماذا حل بهذه المعاهدة واسباب تبديلها بمعاهدة (لوزان) التي تناست العهود والوعود، فهل فاتنا القطار ؟

ان قطار الحرية يسير حثيثا ابد الدهر، يدور العالم من اقصاه الى اقصاه في يوم واحد ويمر ببلادنا كل يوم. واذا شاء شعب لنفسه الحرية فليس عليه الا ان يسلك الطريق الصائب التي تؤدي لمسيرة القطار وان يعرف كيف يتسلق الى عجلاته.

ولم يكن للامم المتحدة باع وفضل في مساعدة الشعوب المغلوبة على امرها للحصول على الاستقلال، بالرغم من قراراتها النظرية الجميلة حول تقرير المصير، الا في حالات بلاد مستعمرة « رسميا » من قبل بعض الدول الصناعية الاوربية ولاسيما في القارة السوداء الافريقية، وهو امر تحمد عليه. ولكنها وقفت مكتوفة الايدي في الحالات الاخرى، ومنها تلك التي كانت فيها شعوب ترزح تحت يد الاستعمار بدون ان « تتمتع » حتى « بهوية شعب مستعمر ». وهذا النوع من الاستعمار أسوأ من سابقه لانه لايعترف بواقعه ويطلق عليه اسماء اخرى. وبهذا المعنى كانت « المستعمرات الرسمية » - كساحل العاج ونيجيريا والسينغال مثلا - اسعد حظا اذا امكن القول اذ لم يكن من حاجة لها لان تناضل طويلا ولا عسيرا للخلاص من وضعها بشكل عام. بل ان بعض الدول الصناعية المستعمرة عندما شعرت بان عهد « الاستعمار الرسمي » قد انتهى في الخمسينات والستينات لم تتلكأ كثيرا في انهائه « رسميا » على الاقل في عديد من مستعمراتها، وهذا ما فعلته انكلترا في افريقيا الشرقية وفرنسا في افريقيا الغربية.

اما الجزائر فكانت قابعة تحت الاستعمار بدون ان يعترف بها كمستعمرة، بل كانت في عرف القانون الفرنسي مقاطعة فرنسية شأنها شأن مرسيليا او نورماندي وغيرها من المقاطعات في فرنسا الاوربية. ولم يكن للامم المتحدة بحكم شرعتها الحق في التدخل بالمسألة الجزائرية لكونها تابعة قانونيا للسيادة الفرنسية ولاسيما ان فرنسا هي احدى الدول الصناعية الكبرى وعضو من الاعضاء الخمس الدائمين في (مجلس الامن) ممن لهم حق الڤيتو اي حق الغاء، بصوت معارض وحيد، اي قرار يأخذه هذا المجلس

---

(4) Cf. Emile Ollivier, **Empire libéral,** Paris 1895.

وجاء فيه : « وفي سياسة القوميات ليس هنالك من حدود الا تلك الناتجة عن ارادة السكان، وكلما عداها من حدود ليست الا جدران سجن الشعوب لها حق دائم في تحطيمها ». وبحث ستالين هو ايضاً في تعريفه للامة تصوره لمبدأ القوميات ولو انه يختلف تماماً عن أوليفييه في تفسيره لتطور مجموعة بشرية الى أمة.

بأكثرية كل اعضائه الآخرين. ومجلس الامن كما هو معلوم هو المكلف في شرعة الامم المتحدة بحفظ السلام وحل النزاعات وانهاء الحروب المحلية والاقليمية مهما كان نوعها اذا كان من شأنها ان تشكل خطرا على السلام بين الدول. ومن هنا نتجت صعوبة حرب الاستقلال الجزائرية وشدتها وطولها : زهاء سنوات ثمانية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) من النضال والقتال خاضها الشعب الجزائري ببطولة ودفع فيها ثمن استقلاله غاليا باهظا، مليون قتيل وشهيد اي عُشر سكانه في ذلك الوقت. وقد افاد الشعب الجزائري من ظروف خاصة خلقها بنضاله العنيد واصراره على انتزاع الحرية، ومنها وزن الدول العربية المستقلة المؤيدة له في الحقل الدولي، الرأي العام العالمي المساند لنضاله ليس فقط في الدول الاشتراكية وبلاد العالم الثالث بل حتى داخل الدول الغربية، مساندة اليسار الفرنسي ـ في أواخر سنوات الحرب ـ للنضال الجزائري، وأخيرا مجيء رجل فذ على رأس الدولة الفرنسية، وهو الجنرال ديغول، يستوعب مسيرة التاريخ، وقد اعترف بعد وصوله للحكم بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه. وهكذا تمكن الشعب الجزائري بفضل نضاله من تغيير القانون وتكييفه حسب متطلبات العدالة السياسية والاقتصادية، وهكذا اصبحت الجزائر دولة مستقلة لها وزن واحترام بعد ان كانت، بحكم القانون الفرنسي وبالتالي الدولي، « مقاطعة فرنسية ».

3) نظرة على القانون، فلسفته، طبيعته، وظيفته وتطوره :

لكل مجتمع بشري قائم بنفسه مهما كان، دولة ام عشيرة، قديما ام حديثا، بدائيا او متمدنا، صغيرا ام كبيرا، نظام ينتظم به اي قانون، سواء اكان عرفيا غير مكتوب ام مكتوبا، حسب الحالات.

وكل قانون (droit positif) واذن كل نظام يستنبع قواعده من (مثل عليا) (Idéaux)، ومنها مفهوم العدالة وهو مفهوم اخلاقي. والمثل العليا هذه تتغير مع مر العصور. ففي العصور السابقة ـ ولدى بعض المجتمعات حتى الآن ـ كانت العبودية امرا طبيعيا وحقا للاحرار وسائدة على وجه الارض ـ كما في اليونان القديمة التي يعتبرها الغرب مهد مدنيته وفي روما « المشرعة » وام الدنيا وقبلها لدى حمورابي اول مشرع في التاريخ وكما في الصين القديمة والجزيرة العربية وافريقيا ولدى الأنكا في امريكا الجنوبية قبل استعمارها واستيطانها الاسباني/البرتغالي. وجاءت الديانة المسيحية واعلنت المساوات بين السيد والعبد ولكنها لم تفلح في الغاء العبودية. وجاء الاسلام والقرآن الكريم والغى عادة (وأد البنات) الهمجية وخفف من وطأة العبودية واعتبر اعتاق العبد من الاعمال الصالحات بدون ان يلغي العبودية او يحرمها. وكان للرجل المسلم حق استملاك ما تسمح له ثروته به من العبيد وحق المجامعة الجنسية مع من يروق له من عبيداته بل ومن عبيده (الجواري والغلمان) فضلا عن زواجه بأربع « نساء محصنات ». واذا ما صعدنا التاريخ الى عهود اكثر قدما، كان الزواج بين الاخ والاخت حلالا ومفضلا، وهو امر لا تسمح به الاخلاق ولايجيزه القانون منذ عصور. وكانت كلمة (اجنبي) في العهود البدائية مرادفة تقريبا لكلمة (العدو) في كافة اللغات، وكان من عادة كل عشيرة او امارة وحلالا لها ان تهاجم جيرانها رجالا ونساء واطفالا، حسب (قانون الغاب) وقوة كل منها.

ولا يسمح المجال هنا للاسهاب في تطور المثل العليا الاجتماعية، الى ماراينا اعلاه في مواثيق ولائحات هيئة الامم المتحدة، ولكن لا مفر من الاصرار على ثلاث ثورات فكرية طبقت في الحقل السياسي وكان لها ابلغ الاثر في العصور الحديثة والمعاصرة :

أ ـ الثورة الديمقراطية واعلان حقوق الانسان في القرن الثامن عشر التي بدأت في انكلترا وفرنسا وكانت ماثلة في اعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية (لصالح المهاجرين البيض فقط، دون السود العبيد، ناهيك عن الهنود الحمر الذين كاد العرق الابيض ان يفنيهم عن بكرة ابيهم). وقد عممت الثورة الفرنسية هذه الافكار منذ نهاية ذلك القرن في كل اوربا تحت شعار (الحرية والمساواة والاخوة) الذي اصبح شعار الجمهورية الجديدة. ولم نقتبس في الشرق الاوسط هذه الافكار الا في مطلع القرن الحاضر ـ هذا اذا لم ينظر الى ما جاء من هذا القبيل في عصور سابقة، كمفهوم (الاخوة الانسانية) في بكرة المجتمعات المسيحية، ومفهوم (الديمقراطية المباشرة) في فجر الاسلام وعهد الخلفاء الراشدين (وهو مفهوم يتعذر تحقيقه في مجتمع كثير العدد).

ب ـ الثورة الاشتراكية وظهرت فكريا ـ بأتجاهات ووجوه متعددة (اشهرها واهمها الماركسية) ـ في نحو منتصف القرن التاسع عشر ونصفه الثاني عقب الثورة التكنولوجية وتضخم عدد العمال وبؤس شروط حياتهم. ولم تؤثر الافكار الاشتراكية الجديدة ومنها الماركسية على الفكر الشرقي الا منذ سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت زيادة وزن الاتحاد السوفياتي في الحقل الدولي وبصورة مطردة بعد ذلك الحين. ولكن الشرق قد سبق له ان عرف نوعا من الاشتراكية في عهود سابقة واهمها (المزدكية) التي انتشرت في العهد الساساني ويمكن تقييمها « كديانة سياسية اشتراكية ». وحسب ماكسيم رودانسون : ان تعاليم الاسلام تحافظ على الرأسماليّة وتسمح بزيادة راس المال ولكنها تخففه بالزكاة والصدقة بل وفيها « قليل من الاشتراكية » مع العلم بان النبي « لم يكن اشتراكيا » (5).

جـ ـ الافكار العرقية او العنصرية وهي موجودة عمليا منذ وجود الانسان البدائي، ولكنها لم تظهر كفلسفة سياسية الا في القرن السابع عشر ثم تاكدت في القرن التاسع عشر الذي بلغ فيه الاستعمار ذروته لحاجة الدول الصناعية للمواد الخام. وهي فلسفة على نقيض الديمقراطية والاشتراكية وتحمل الشر والحرب والاستعباد وراءها. ومن العجيب ان اول من صاغها هم ثلاثة كتاب من فرنسا ـ بلد ثورة الحرية والمساواة ـ وهم de Boulainvilliers و V. de Lapouge و J. de Gobineau وكانوا من الارستقراطية والاول عاش في القرن السابع عشر والاخير في القرن التاسع عشر وهو مؤلف « دراسة في اللامساواة بين العروق البشرية » (6) الموسوم بالعار في بلده. ورابعهم هو الانكليزي H. Chamberlain من بلد (المساواة امام القانون) ولكنه عاش في المانيا. وكلهم اشادوا بتفوق العنصر « الآري » (ويقصدون الفرنج والانكلو ساكسون). واقتبسها منهم بعض الفلاسفة الالمان ومنهم نيتشه الذين قسموا شعوب العالم، بسبب اصولها العرقية، الى شعوب فطرية او ابتدائية – Natürvölker – واخرى متمدنة وسيدة الفكر – Kulturvölker – بسبب اصولها العرقية. ولكن هذه الفلسفة الخبيثة لم يكن لها الانتشار العالمي كما للديمقراطية والاشتراكية انما حدثت لها بعض التطبيقات السياسية. وكان ابشع هذه التطبيقات واهمها وابلغها عارا وايذاءاً للانسانية، النازية الهتليرية في المانيا التي حاولت استملاك البلاد السلافية كمجال حيوي – Lebensraum – للعرق الجرماني « المتفوق » و « منظم العالم الجديد » واستخدمت عمال الشعوب الاوربية الاخرى واستعبدتهم في معاملها الحربية وقتلت الملايين من ابناء « القوميات السفلى ». وياتي الساميون العرب في تصنيف النازية في « الدرجات السفلى » (وبعدهم الزنوج) مع العلم بان العرب كانوا من بذر بذور الحضارة الاسلامية وجاؤوا باللحمة التي وحدت فيها ما جاءت به الشعوب المسلمة (او الشرقية) الاخرى من حضاراتها ومنهم السوريون واليعاقبة المسيحيون والاقباط المصريون وهنود الشمال، الفرس والاعجام الآخرون ومنهم الاكراد، فضلا عن الشعوب البربر في شمال افريقيا، تلك الحضارة التي تلألأت بالانوار والعلوم في وقت كانت تعيش فيه اوروبا بما فيها القبائل الجرمانية في ظلمات العصور الوسطى. ولكن هتلر صاحب « كفاحي » لم يكن الوحيد من الذين اقتبسوا الافكار العرقية. فقد سبقه ضباط « تركيا الفتاة » الذين حولوا النظرية لصالح « العرق التركي » وقتلوا عام ١٩١٥ نحو مليون انسان من الشعب الارمني الذي كان يعيش موزعا جماعات في مختلف مقاطعات تركيا واجبروا من بقي منه للهجرة، وكما تعمدوا هلاك لا اقل من سبعمائة الف من ابناء الشعب الكردي، جوعا وبردا، خلال اعوام الحرب العالمية الاولى (7). ومن هؤلاء الضباط الاتراك مصطفى كمال الذي اطلق عليه رفاقه لقب « اتاتورك » ـ اي « اب الاتراك » (كذا) ـ ونال فيما بعد شهرة لا يستحقها تاريخيا. فقد بنى جمهوريته على اساس « تفوق العنصر التركي » ومحاولة تتريك او تشريد الملايين من ابناء الشعب الكردي بكافة الوسائل التي قد يتمكن منها ومحو ما بقي حيا في لغة الشعب اللازي الصغير واذابة الجيوب العربية المتاخمة للحدود السورية ـ ناهيك عن الاسكندرونة السليبة ـ شانها شان من بقي من السريان والارمن. ومن مقتبسي الافكار العنصرية رضا شاه الذي نصب نفسه شاها على ايران وكان شديد

---

(5) Cf. Maxime Rodinson, **Islam et capitalisme**, Paris 1966, pp. 29-40.

(6) **Essai sur l'inégalité des races humaines.**

(7) راجع بعض تفاصيل الموضوع في كتاب المؤرخ الكردي المرحوم محمد امين زكي، **خلاصة تأريخ الكرد وكردستان**، (فصل « الحرب العظمى »)، الطبعة العربية، القاهرة، ١٩٣٦.

الاعجاب بالفاشيستية الموسولونية ثم بالنازية وتبعه ابنه محمد رضا الذي اطلق على نفسه لقب (آريامهر اي « نور الايرانيين ») قبل ان تولي به رياح ثورة الشعوب الايرانية عام ١٩٧٩. ونجد في العالم العربي تعبيراً للعرقية وتقليدا لمصطفى كمال في الحكم العفلقي في العراق على حساب الشعب الكردي اولا وخاصة وحساب الديمقراطية عامة.

وليس ثمة من حاجة للقول بان النظرية العرقية لا تقوم على اية قاعدة علمية بل انها مجرد هراء وعنجهية. حقا هنالك فروق بينة بين تطور الشعوب والاقوام ولكنها ليست وليدة « طبيعتها العرقية بل وليدة ظروفها التاريخية والجغرافية والمحيطية (البيئة) والتربوية. ويكفي ان تتغير بعض هذه الظروف لكي يسلك « الشعب الفطري » طريقا له للمدنية. بل وفي نظر علوم الانتروبولوجيا والبيولوجيا والاجتماع والتاريخ لا يوجد منذ عصور على وجه الارض شعب او قوم الا ـ خليط من العروق والدماء ـ ربما باستثناء بعض اسر البغمة Pygmées في الغابة الافريقية وبعض العشائر التي مازالت رحالة في اصقاع مناطق القطب الشمالي. واذا ما تواجد العرق الصافي فلدى بعض انواع الحيوان. ويميز الانتروبولوجي الفرنسي المعروف (دينكر) بين العرق بالنسبة لانسان فرد له ميزاته وصفاته الجسدية الخاصة وبين « المجتمع الاثنولوجي » (شعب او امة) الذي يقوم على « تجمع الافراد في المجتمع » (8).

ان وظيفة القانون في كل مجتمع هي تنظيمه على اساس فلسفته ومثله العليا، تنظيم حكمه سياسيا ووضع القواعد الحقوقية لتثبيت وتحديد العلاقات بين الحكم والافراد، بين الحكم والمناطق او القطاعات (الادارة) وبين الافراد انفسهم.

وطبيعة القانون في كل مجتمع هي اساسيا « احتفاظية » (conservatoire) حفظ وحماية مصالح الطبقة الحاكمة التي تعتبر نفسها ممثلة بل مشخصة للجماعة، اي للدولة الآن، ومعاقبة الاشخاص الافراد او الطبقات او الجماعات التي قد تخل بالنظام اي تهدد تلك المصالح. واذا كانت الدولة متعددة القوميات عمليا ولكنها تقول بوحدة قوميتها قانونيا ـ او حتى سياسيا ـ اي تقوم على نوع من العنصرية، فان طبيعة القانون فيها تصبح مزدوجة وترمي من جهة الى الحفاظ على هيمنة القومية الاكثر عددا او قوة على القوميات الاخرى المهضومة الحق وذلك بواسطة الطبقة الحاكمة للقومية الاولى، ومن جهة ثانية الى الحفاظ على المصالح الطبقية لهذه الفئة الحاكمة.

ولكن اذا ما نظر الى القانون بكليته بما فيه المبادئ العليا التي يستند اليها فتبرز له وظيفة اخرى او تاثير آخر معاكس للوظيفة الاحتفاظية، وهذه الوظيفة الثانية هي « تطويرية » تسمح بالتطور بل تهيء التغيير وتسانده، وهذا واضح بشكل خاص في تشريعات الامم المتحدة الدولية لحقوق الانسان والشعوب وفيما اخذته منها كثير من التشريعات الوطنية، فمن الواضح انها سند معنوي للمظلوم على الحاكم الظالم توضح له حقوقه وتنير سبيله بل وقد تحفزه على النضال الى جانب العوامل الاخرى الخاصة بواقعه. وبهذا المعنى الواسع، للقانون دور مزدوج يستوعب التناقضات الاجتماعية : الاول محافظ تقليدي واستاتيكي والثاني تقدمي محرك (ديناميكي).

ويتغير القانون كرها تحت ضغط مصالح وامالي وارادة الطبقات المحكومة، او الشعوب والقوميات المظلومة في الدول والامبراطوريات المتعددة الاقوام ـ عندما يزداد وعيها بوضعها وحقوقها ويحسن تنظيمها وتعد العدة لمقارعة القوة الحاكمة، وذلك على اثر تطورات فكرية واجتماعية ونفسية او تكنولوجية تاتي بهذه العوامل الجديدة. وحسب ستالين يحدث هذا التطور لدى القومية او الامة المضطهدة عندما تنمو برجوازيتها لدرجة بانها تجمع الشعب والعمال حولها تحت شعار الوطنية والحرية في حين ان هدفها لا يعدو ايجاد « سوق وطنية » لتصريف بضائعها. اما هاوزر فقد وصف هذا التغيير بشكل ابسط عندما قال بانه يحدث عندما تتحول ارادة الافراد الى « ارادة جماعية للعيش معا » (تحت ظل نظام وعلم واحد). وهو شرط لازم ولكنه ـ وفي الظروف الحديثة الراهنة ـ غير كاف.

وقد يحدث ان يتغير القانون تدريجيا وبنضال لا يتصف كثيرا بالعنف، اذا كانت الطبقة الحاكمة

---

(8) J. Deniker, Les races et les peuples de la terre, Paris 1926, pp. 148 ss.

والمحكومة وطبيعة الناس تميل الى الحلول النصفية او الاصلاحية (كما حدث احيانا في المملكة المتحدة). بل وقد تحدث تغييرات اساسية بدون قتال اذا كان يطبق المجتمع قواعد الديمقراطية التي اعتمدها (وهكذا اوجدت في سويسرا قبل سنوات قليلة دولة اتحادية جديدة في منطقة الجورا الناطقة بالفرنسية بعد ان كانت جزءا من دولة او كانتون بيرن الاتحادية وذلك بعد نضال دام سنوات حقا ولكنه كان مقتصرا على المقالات الصحفية وبعض المظاهرات التي لم تسل فيها قطرة دم تلتها اتفاقية الاطراف المختلفة على اجراء استفتاء في المنطقة).

ولكن التاريخ يشير الى انه في معظم الحالات لم تتمكن الطبقات المستثمرة او الشعوب المضطهدة من قلب النظام وانتزاع حقوقها الا عن طريق الثورة. وهذا ما حدث في الثورة الامريكية الشمالية (١٧٧٦) والثورة الفرنسية وثورة اكتوبر وثورة الصين وثورة الجزائر وثورة الفييتنام وثورة ايران الاخيرة (ويقصد بها ثورة شعوبها وليس استملاك الثورة من قبل فئة الفقهاء السياسية).

وعسيرا اكان النضال ام اقل عسرا، فان حقوق الشعوب تاخذ عنوة ولا تعطى. ومثال الجزائر، بين عشرات اخرى، يكفي لتصويره، ناهيك عن مثال الفييتنام.

وهذا يعني بان القانون لا يتغير عادة وبصورة جذرية الا بقفزات وانتفاضات عندما يتمخض المجتمع عن عوامل جديدة تهيئها. والنضال اللازم لشعب مضطهد او لطبقة اجتماعية مظلومة لتغيير القانون الجائر وانتزاع الحقوق المطلوبة يختلف كثيراً حسب الحالات في شدته وطوله واساليبه وحجم التضحيات الواجبة. وهذا يتوقف على قوة الطرفين المتقارعين ـ الظالم والمظلوم ـ وعنادهما وصمودهما والمثل والمبادئ التي يستوحون منها مواقفها المختلفة، وكما يتوقف على صداقاتها الخارجية فضلا عن حسن التنظيم. وبالنسبة للمظلوم، وهو على العموم اقل قوة وعدة من الحاكم الجائر عليه، من الاهمية بمكان عظيم ان يكون اكثر تصميا وعنادا وارفع معنوية، وان يحسن تنظيمه ويجمع كافة صفوفه، وان يحدد بوضوح اهدافه ويطالب بكافة حقوقه كاملة بدون مواربة والا يحيد عنها قط، والا يخطئ في اختيار الطريق المؤدية للحرية وهي واحدة مستقيمة لا لف بها ولا دوران، وان ينوع اساليب نضاله ويكيفها حسب الظروف والمراحل، وان يتذرع بالصبر الطويل في نضال لا هوادة فيه. وعندها تتهدم العقبات امامه واحدة بعد الاخرى وتفتح الابواب تباعا ويخلق لنفسه وبتضحياته آفاقا وامكانيات جديدة ماكان يحلم بها بين سكان الدولة الجائرة وفي المجالات الدولية. ان الشعب الذي « لا صديق له » هو شعب لايعرف قادة حركته كيفية طرح قضيته او لا يجرؤون على المطالبة بكافة حقوقه وبما يرغبه لنفسه من مصير بل يعملون للوصول الى (حلول نصفية او مرحلية) عرجاء لاتصلح اساسا لحل مسألته وليس من شانها ان تخدع زبانيته ويعجزون بالتالي عن تعبئة قوى شعبهم وتفجير طاقاته الوطنية وفتح الابواب المغلقة امامه في المجالات الدولية.

4) « استعمار الفقير لجاره » ابشع نوع من الاستعمار وآفة كردستان :

ناضل الجزائريون ببطولة نحو ثمان اعوام عسيرة وحصلوا على حريتهم. وناضل الفيتناميون عشرين عاما بمراس شديد وصبر طويل وخلقوا من بين صفوفهم الطاقات الشعبية اللازمة لمقارعة قوة استعمارية هائلة طردوها من بلادهم وحققوا مايصبون اليه من وحدة وحرية.

ويناضل الشعب الكردي منذ نحو ستين عاما بصورة متقطعة وصفوف غير موحدة واساليب غير ملائمة للظروف وبدون ان يعلن قادة حركاته ـ لانها عدة ـ عما يريده حقا لنفسه من مصير، ولم يحقق حتى الآن شيئا من آماله رغم عظم التضحيات وهول المصائب والآلام التي حلت به وبطولات من قاتل ويقاتل من ابنائه.

وفي هذه الاسطر القليلة الاخيرة وما سبقها حول (الحلول النصفية العرجاء) ايجاز لاهم نقاط الضعف في الحركة الوطنية الكردية كما تظهر لمراقب ينظر اليها من داخلها، ولنا عودة اليها. ولكن النضال التحرري هو نضال جدلي تتصادم به وتتعارض على الصعيدين الفكري والمادي (ومنه العسكري) قوى الظالم المحافظة وقوى المظلوم الناهضة، بما فيها مثلهم العليا المتعاكسة. وبمعنى آخر لا يتوقف نجاح الحركة التحررية على نقاط قوتها او ضعفها فقط بل ايضا وبصورة جدلية على قوة الظالم المناهضة،

ونقاط ضعفه، كما اشير اليه اعلاه.

ومن سوء طالع الحركة الوطنية الكردية انها لم تتمكن من الصعود « لقطار الحرية » عقب الحرب العالمية الاولى رغم « تعبيد طريقها » بمعاهدة سيڤر التي جاء ذكرها. ولهذا الفشل اسباب تاريخية واجتماعية تنجم عن المجتمع الكردي نفسه ويمكن حصرها، وكما يمكن اجمالها بان مجتمعنا لم يكن جاهزا آنذاك، عام ١٩٢٠ لامتطاء القطار بسبب تناقضاته الداخلية وكما لها اسباب خارجية بمعنى ان الاستعمار العالمي (الغربي) تكالب عليه في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣ وخلال « مسالة ولاية الموصل » حتى عام ١٩٢٥ لمنعه من التحرر وسلمه مقيدا لحكم دول جديدة اعترف بها واقتسمت بلاده فيما بينها، وهي الجمهورية التركية والمملكة العراقية والجمهورية السورية، فضلا عن ايران. ولا يسمح المجال هنا للاطالة في دور الامبريالية العالمية (الغربية) في تقسيم كردستان ووضع اجزاءه المقسمة تحت حكم الطبقات الرجعية الحاكمة في هذه الدول الجديدة. ويكفي ان يشار الى مالعبته الامبريالية البريطانية في تسليم كردستان الجنوبية لحكم (ملك العراق) الذي كان خادما لها بعد ان ضمنت لنفسها استثمار موارده النفطية (كركوك وخانقين) وقيامها بالقضاء على ثورات الشيخ محمود حفيد الوطنية الكردية بالقوة العسكرية. وكان هذا الزعيم الكردي يدعو لتأسيس حكومة كردية لا علاقة لها ببغداد وينادي بشعار استقلال كردستان (9). وبعد فشل ثورته الاولى امام هجوم الجنرال البريطاني فرازر والقبض على الشيخ محمود، زاره الكولونيل (ارنولد ويلسون) في سجنه البريطاني (وكان ويلسون المسؤول السياسي عن السياسة الامبريالية في المنطقة) فما كان من الشيخ محمود الا ان قرأ له عن ظهر قلب النقطة الثانية من نقاط الرئيس الامريكي و. ولسون (حول حق الشعوب في تقرير مصيرها) وكذلك البيان الفرنسي البريطاني المشترك في ١٩١٨/١١/٨ (حول حق الشعوب الغير التركية في التحرر من النير العثماني) ويقول الكلونيل ويلسون « وكان الشيخ قد كتب هذه النقاط مترجمة الى الكردية على اوراق من القرآن ضمها حول ذراعه بمثابة حجاب وطلسم » (10) يستنير به.

والاستعمار الغربي هو ايضا المسؤول عن عدم توحيد البلاد العربية (بلاد الجزيرة العربية وسوريا والعراق العربي) حسب الوعود المعطاة للملك حسين شريف مكة، طيب الله ثراه.

ومن المعلوم ان اية دولة معترف بها تعتبر نفسها خالدة ولاتقبل بوضع حد لوجودها ولا الاقلال من سياستها « الوطنية ». ويقول (ا. اسمن) الاخصائي المعروف في القانون الدستوري : « ان الدولة بطبيعتها هي ابدية، ولا يقبل وجودها الحقوقي اي تجزئة زمنية (11) ولكنه يضيف : « ان السلطة العامة، اي سيادة الدولة، لايمكن ابدا ان تمارس الا لمصلحة الجميع » (12).

واذا كان المبدأ الاول صحيحا في تمسك الدول بوجودها وسيادتها - ولو كانت اسمية - ومقاومة من او ما يخالفها، فان المبدأ الثاني ليس الا فكرة حقوقية مجردة وبعيدة عن واقع الاكثرية الساحقة من الدول، علما بان القانون « الوطني » (كذا) يستخدم عادة للمحافظة على مصالح الطبقة الحاكمة، كما جاء ذكره اعلاه، او لفرض استمرارية سيطرة قومية على اخرى، ومنه ينتج الاستبداد والصراع الطبقي والنضال الوطني التحرري.

واذا كان الامر هكذا فهذه الحقيقة لاكثر مرارة وأشد حدة في الدول الثلاث المقتسمة رئيسيا لكردستان، تركيا ايران والعراق. وكلها دول غير صناعية بل « في طور النمو » كما يقال الآن حفظا لحساسيتها، اي « متخلفة اقتصاديا » وتكنيكيا كما كان يقال قبل عدة سنوات، وكما يشهد مقدار انتاجها مقسوما بعدد سكانها وبؤس طبقاتها الكادحة من عمال وفلاحين وكسبة وصغار الموظفين بل حتى البرجوازية الصغيرة. ولولا موارد النفط في ايران والعراق - وهي « نعمة من السماء هبطت على الارض » وموارد طارئة - لتضاعف فيها بؤس هذه الطبقات ولخسرت « الارقام الانتاجية » نحو ثمانية اعشار من

---

(9) Arnold Wilson, **Loyalties, Mesopotamia, 1917-1920,** (Vol. II), Oxford 1931, p.137.

(10) المصدر السابق، ص ١٣٩.

(11) A. Esmein, **Eléments de droit constitutionnel,** Paris, 1927, p. 3

(12) نفس المصدر، ص ٢.

قيمتها.

وقد شاءت العوامل التاريخية ان تقتبس الطبقات الحاكمة في هذه الدول - وتنتمي على العموم حاليا الى البرجوازية الصغيرة للقومية المسيطرة، والبرجوازية التجارية المركانتيلية وسابقا الى الاقطاعية المدينية او اللاتيفوندية - Latifundia - ان تقتبس من بعض فلاسفة الغرب ابشع مفهوم للقومية قائم على العرقية وعلى تمجيد القومية الكبرى والاعتداء على القوميات الاخرى واحتلال ديارها واحتقار ثقافتها ونهب ثرواتها والعمل على محو وجودها بالتمثيل القومي القسري والترحيل الاجباري والاستعمار الاستيطاني (كما فعل ويفعل الصهيونيون مع الشعب الفلسطيني العربي) وما الى ذلك من اساليب قد تختلف شيئا في الحدة او النوع بين دولة واخرى حسب الظروف وقد راينا هذا في سياسة الدكتاتور (اتاتورك) في تركيا وحاليا الجنرال اقرن، ومن سمى نفسه شاه رضا ثم ابنه محمد رضا في ايران، ومنذ ١٩٦٣ ثم ١٩٦٨ مع البعث العربي العفلقي الحاكم في العراق. ووقع عبء هذه السياسة الهمجية على الشعب الكردي في تركيا والعراق حيث يشكل القومية الكبرى بعد التركية في الاولى وبعد العربية في الثانية. وفي ايران ركز البلاط الملكي هذه السياسة على تمجيد الآرية الايرانية وهي في الحقيقة تاكيد لسيطرة القومية الفارسية على القوميات الاخرى المضطهدة وفي مقدمتها الكردية (وهي اعرقها نضالا في ايران للدفاع عن حقوقها)، ولكن القوميات الاخرى كالاذرية والبلوشية والعربية والتركمانية نالت ايضا نصيبها من الاضطهاد والتعسف والاستثمار. وبعد سقوط الشاه ومجئ حكم « ولاية الفقيه » لم تتغير الامور الا شكلا وأسما بل يمكن القول بان الدكتاتورية ازدادت قسوة وزادت محاولاتها شدة في تدمير القوميات الاخرى ولاسيما القومية الكردية الصامدة، وذلك تحت شعار الاسلام « ووحدة الشعب المسلم »، والاسلام الداعي الى الاخوة لبرئ من هذا وذاك.

هذا هو « استعمار الفقير لجاره » وهو حقا لابشع انواع الاستعمار واشدها وقعا واكثرها اذية واقلها رحمة وانسانية، ولا حد لبطشه الا بالردع. ومنه امثلة عديدة ومتباينة في حدتها في بلاد ما يسمى (بالعالم الثالث) التي نالت استقلالها في معظم الاحوال بحدود اصطناعية كان المستعمر الغربي قد خططها بالمسطرة على الورق، حسب اهوائه ومصالحه ومدى تسرب نفوذه، بدون استشارة السكان وبدون اي اعتبار لتواجد الاقوام واللغات والثقافات وبدون النظر الى مصالحها الاقتصادية الحيوية. وتعتبر حكومات هذه الدول الحديثة المستعمرة سابقا حدودها التي خلقها الاستعمار كمقدسة لا يجوز مساسها، وهي عادة تتبعها واتفقت عليها معظم الحكومات الافريقية، ولا عجب في الامر فان هذه حكومات قل منها من يمثل الشعوب حقا وتتفق مصالح حكامها مع مصالح (النيو امبريالية).

وبشاعة هذا النوع من الاستعمار اخلاقية وادبية اولا. فمن البشاعة الاخلاقية بمكان ان يستعمر حكام شعب فقير او مازال فقيرا شعبا فقيرا آخر جارا له. وفي مثال الشعب الكردي نجد هذه البشاعة مضاعفة فكل من الظالم والمظلوم ينتميان الى عالم حضاري واحد ولدين اسلامي واحد - ولو ان مصطفى كمال كان قد قرر « بجرة قلم بان شعبه ينتمي الى الحضارة الاوربية » وسمى القرآن الكريم « الكتاب الاسود ». وبشاعته تأتي ايضا من حيث انه لايسمح لاهل الفكر الديمقراطي او الانساني من التعبير عن رأيهم لمحاولة الحد من بطشه كما هو الامر في المجتمعات الصناعية الغربية حيث انتهى المفكرون الديمقراطيون بالاحتجاج على سياسة حكامهم الاستعمارية بل وبالتمرد عليها. ولكنك تفتش عبثا عن صحيفة تركية او عراقية او ايرانية مرخص بها رسمياً يمكن ان تسمح لنفسها بانتقاد حكومتها على سياسة استعمار كردستان وتدميرها وتشتيت مئات الالوف من هذا الشعب الذي انجب صلاح الدين والعائلة الايوبية وابن الاثير وابن خلكان والدينوري وابي الفداء وابن الازرق الفارقي والحلاج وكفاني بهم ذكرا. ويجد الديمقراطيون العراقيون والاتراك والايرانيون انفسهم مجبرين للصمت او للاختفاء والنضال السري او للهجرة والاستغراب.

ومما يزيد هذا النوع من الاستعمار بشاعة وقسوة انه غير قادر تكنيكيا ولا رغبة لديه للعمل على تقدم ديار الشعب الجار المضطهد اقتصاديا وصناعيا في حين ان الاستعمار الغربي الكلاسيكي كان قد وجد من مصلحته في بعض الاحيان استثمار بعض مواد الخام وبالتالي ايجاد بعض الصناعات والبنوك والمؤسسات العلمية وطرق المواصلات اللازمة في مستعمراته. ولما استقلت هذه اخذت لنفسها حلالا وحقا لها ماكان الغرب الاوروبي المستعمر قد اوجده في هذا الحقل ومنها كافة المنشآة النفطية. ولاشيء من

هذا في استعمار (الفقير لجاره) بل يتعمد هنا الحكم المستعمر اتباع سياسة (التأخير الاقتصادي) و (التخلف الثقافي الصحي والاجتماعي) لدى الشعب الجار وخلق الشروط الحياتية لهجرته تباعا ـ كما تفعل تركيا في كردستان الذي تحتله (13). بل وقد يحدث للطبقة الحاكمة ان تتعمد ترحيل الشعب المظلوم عنوة من اخصب مناطق بلاده واكثرها ثروة وتبديل السكان القومي فيها بجلب سكان من القومية الكبرى واسكانهم فيها بدون حق مكان من طردته من السكان الاصليين. وهذا ما فعله (بعث بغداد الحاكم) في كردستان العراق اذ انه قد طرد الاكراد عنوة من مناطق عديدة واسعة منها مناطق كركوك وخانقين وعين زالة النفطية وهجر نحو نصف مليون من الاكراد واسكنهم في مناطق شبه صحراوية من جنوبي العراق العربي ودمر زهاء الفي قرية كردية على الحدود الايرانية والتركية والسورية « لاسباب امنية » وخلق بذلك (شريط الموت) (14) في المنطقة التي سماها (منطقة الحكم الذاتي) كذبا وخداعا، هذا فضلا عن « القرى الاستراتيجية » التي جمع فيها عددا من فلاحي المناطق الجبلية الكردية واسكنهم في السهول والوديان الواطئة على قرب من قواعد الجيش العراقي ـ كما فعل المستعمر الغربي مع قسم كبير من الفلاحين اثناء حرب الاستقلال الجزائرية والڤييتنامية.

ويزداد هذا النوع من الاستعمار بشاعة وقسوة علما بان طبيعته العرقية والتوسعية تجاه القومية المظلومة تزدوج بطبيعة ثانية قرينة وملازمة لها وهي « الطبيعة الديكتاتورية » بل والفاشيستية، وهذه تحمله حفظا لمصالح طبقته الحاكمة ولكرسي الحكم الذي تستأثر هذه به لسلك سياستين ثانيتين مكملة للاولى ولبعضها :

أ ـ ضرب الحركات الديمقراطية واليسارية ولاسيما نقابات العمال والفلاحين والكسبة وفرض شروط معيشية مرادفة للبؤس والحرمان على هذه الطبقات الشعبية بصرف النظر عن قوميتها، ومنها تلك التي تنتمي (للقومية السيدة) وحرمانها من حقوقها الديمقراطية والنقابية وكبح تطلعاتها لحياة افضل.

ب ـ الاعتماد في المحافظة على كرسي الحكم ومصالح بورجوازيته على الامبريالية الاجنبية وفتح ابواب البلاد لنفوذها والاعتماد عليها في شراء الاسلحة الجهنمية الحديثة لقهر وسحق الحركة الوطنية التحررية للشعب المظلوم قوميا بل والسماح لهذه الامبريالية احيانا بانشاء القواعد العسكرية الاجنبية على ارض دولته. وهذا واضح بشكل خاص في سياسة كافة الحكومات التركية ولاسيما تلك التي جاءت نتيجة للانقلابات العسكرية (الكمالية) واعتمادها على الرأس مال الامبريالي والمساعدات العسكرية الامبريالية لضرب الحركة التحررية الكردية خاصة واليسار والحركات الديمقراطية والعمالية عامة. ولا يخفى بان تركيا مليئة بالقواعد العسكرية الامريكية ومنها الكثير في كردستان. والتعاون العسكري العراقي التركي حقيقة واضحة تجسدت في التدخل العسكري التركي بطلب من بغداد في منطقة بادينان من كردستان العراق في ربيع عام ١٩٨٣ لضرب قواة الانصار الكردية فيها وحماية انبوب النفط (كركوك ـ دورتيول) الذي يجلب النفط حتى خليج اسكندرونة ومنه الى اوربا الغربية. اما الحكومة « الاسلامية » الايرانية التي تندد بالامبريالية والاستعمار فلدينا الوثائق الكافية التي تثبت انها تلقت مساعدات عسكرية امريكية للهجوم على القوات الكردية الوطنية الديمقراطية في كردستان ايران اثناء حملتها في صيف عام ١٩٧٩، ولا يسمح المجال هنا لذكر هذه الوثائق ولكننا سنتعرض لها في كتاب جديد لم ننتهي

---

(13) جاء عرض لهذا في ثلاث كتب :

1 – Ismet Ch. Vanly, **Survey of the national question of Turkish Kurdistan,** Hevra, Roma 1971, réédité en allemand sous le titre, **Die National Froge Türkisch Kurdistans,** Komkar, Francfort, 1980.

2 – Majeed R. Jafar, **Under-Underdevlopoment : A regional case study of the Kurdish Aera in Turkey,** dissertation, Helsenki 1976.

3 – Kendal Nezan dans, **Les Kurdes et le Kurdistan,** ouvrage édité sous la direction de Gerard Chaliand, Maspero, Paris 1978.

(14) بعد ان احتل « الطلبة المسلمون الموالون لخط الامام » السفارة الامريكية في طهران عام ١٩٧٩، نشروا وثائقها الدبلوماسية السرية في مجموعة تسمى بالفارسية « **اسناد لانه جاسوسي** » (« وثائق عش الجواسيس ») في ٣٢ مجلداً، طهران ١٩٨٠. والمجلدان ٣١ و ٣٢ حول كردستان. وفي المجلد ٣١ وثائق بالانكليزية مع ترجمة فارسية يستخدم فيها هذا الاصطلاح.

بعد من كتابته (15). اما الدكتاتورية وضرب الحركات الديمقراطية في كل من ايران والعراق - بالرغم من الحرب المروعة التي تدور بينهما منذ ماينيف على اربع سنوات - فلا حاجة للاطالة بها ولا تخفى على احد. ويكفي ان نعلم بان (الحركة الاشتراكية العربية) و (الحزب الاشتراكي العراقي) و (الحزب الشيوعي العراقي) و (حزب البعث - الاتجاه التقدمي) هم في صفوف المعارضة العراقية الى جانب الاحزاب الكردية، ناهيك عن الحركات الشيعية في العراق. وفي ايران ماعدا كردستان المناضلة وجدت كافة الكوادر الديمقراطية نفسها مجبرة للهجرة الى اوربا، منها كوادر (مجاهدي خلق) فضلا عن سجن وتعذيب آلاف من الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين.

5) « الاوتونومي » ليست حلا للمسألة الوطنية الكردية :

بدأت الحركة الكردية في مطلع القرن بالمطالبة باستقلال كردستان، ومنها ثورات الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ في كردستان تركيا (وخويبون) بقيادة الجنرال احسان نوري باشا في منطقة ارارات اعوام ١٩٢٧ و ١٩٣١، ولحد ما ثورة الشيخ رضا في درسيم عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٨، ومنها على الاقل الثورة الاولى للشيخ محمود البرزنجي في كردستان العراق عام ١٩١٩ - هذا بصرف النظر عن ثورة الشيخ عبيد الله الشمزيني في كل من كردستان تركيا وايران اعوام ١٨٧٨ - ١٨٨٠، وكانت تهدف ايضا للاستقلال. ولم يكن الشعب الكردي جاهزا آنذاك اجتماعيا، ولا بالتالي سياسيا وعسكريا، لكي يوفر لثوراته هذه الشروط الدنيا اللازمة لنجاحها، او لاعطائها نصيب كاف من النجاح على الاقل. ومنذ اواخر الحرب العالمية الثانية ودخول اولى الافكار الاشتراكية في الحركة القومية الكردية غيرت هذه استراتيجيتها السياسية كليا. فقد بدأت تعترف بالحدود الدولية المجزئة لكردستان وتقول بأنها انما تناضل للحصول على حكم ذاتي (اوتونومي) لكل جزء من كردستان داخل حدود الدولة الموجودة وضمن وحدتها السياسية، بشرط ايجاد انظمة ديمقراطية في هذه الدول تكون ضمانا للاوتونومي وغاية في حد ذاتها، وذلك بالتعاون مع القوى الديمقراطية والعمالية الاشتراكية للقوميات الكبرى وحفظا للمصالح المشتركة بين الشعب الكردي والشعوب المجاورة. حقا كانت ومازالت الاحزاب الكردية التي اعتمدت هذه الستراتيجية تؤكد على حق الشعب الكردي كأمة في تقرير مصيره بنفسه بما فيه الانفصال وحق تأسيس دولة كردية موحدة، ولكنها تؤكد عليه بصورة نظرية وتفرغه من كل محتوى بمجرد اختيارها سلفا لحل (الاوتونومي) المذكور والنضال من اجله، تاركة ممارسة هذا الحق (لخير كان) او بالاصح لاجيال قادمة غير محددة. وكان من النتائج الوخيمة السيئة لهذه النظرة ان تجزأت الحركة الوطنية الكردية عضويا وسياسيا الى عدة حركات - رغم محافظتها على نوع من الوحدة المعنوية - واحدة خاصة بكردستان ايران واخرى بكردستان العراق وثالثة بكردستان او باكراد سوريا (وهذه لاتطلب بالحكم الذاتي بل بالحقوق الثقافية)، والرابعة والاخيرة وهي احدثها نمت في كردستان تركيا وهذه في الواقع لا تطالب بالحكم الذتي انما لها مرامي ابعد تهدف عموما للتحرر الوطني بكل معنى الكلمة، ولعل حداثة نموها (منذ نحو عام ١٩٦٥) تفسر بعد اهدافها، مع العلم بانها اكثر هذه الحركات تأثراً بالماركسية بل بالماركسية اللينينية (التي تضيف الى الماركسية نظرية دكتاتورية البروليتاريا) هذا على المستوى السياسي، اي مستوى الاحزاب والمنظمات المختلفة.

ومما زاد الامور سوءا ان كل واحدة من هذه الحركات الكردية المجزأة قد تجزأت داخليا الى عدة حركات غالبا ماتتنازع سياسيا فيما بينها - واحيانا على الصعيد العسكري -، تمثلها احزاب ومنظمات عديدة انقسمت على بعضها لاسباب مختلفة، بعضها اقليمية اساسية (كما في كردستان العراق) وبعضها ايديولوجية (كما في كردستان ايران، وبصورة اخطر في كردستان تركيا حيث انقسمت الحركة الى عدد كبير من الاحزاب والمنظمات الصغيرة نسبيا تشاحنت طويلا فيما بينها - وبعضها مازال - لاسباب جدلية قائمة اساسا على تفسيرات مختلفة للماركسية اللينينية وبالتالي على استراتيجيات متضاربة ورثتها من نزاعات اليسار التركي). وهذه التجزئة المضاعفة هي نتيجة طبيعية لانعدام وجود حركة

---

(15) بعنوان **Le combat kurde et la voie de liberation nationale** .
وسينشر هذا الكتاب بالالمانية اولا كالمجلد الثاني من **Kurdistan und die Kurden** الذي هو ترجمة مع اضافات للكتاب الجماعي الذي نشرته دار ماسبيرو.

كردية وطنية موحدة وشاملة ذات اهداف واضحة واستراتيجية واحدة تنبع من واقع الشعب الكر... وتطلعاته وظروفه الاقليمية. وبتعبير آخر، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليس للشعب الكردي حركة تحررية شاملة عضويا وبمستواه، مستوى تطلعاته وآماله ومساحة بلاده وعدد سكانه وحقوقه الطبيعية، ولها القدرة لتحقيق ما يصبو اليه من تحرر وطني وتقدم بل ولدرء الاخطار الهائلة التي تهدد مجرد وجوده.

ولا ينبغي ان تفسر هذه الاسطر بانها تحمل في طواياها اية نظرة استعلاء تجاه الاحزاب الكردية الموجودة في ساحة النضال او اقلال لنضالها الطويل وتضحيات اعضاءها بل ان كاتب هذا المقال يحمل لها كل الاحترام والتقدير بل وقد ساهم بقدر طاقته في نضال كثير منها واحيانا بطلب من بعضها، مقيدا نفسه بمناهجها وسياستها وعاملا جهده للمساهمة في تحقيق اهدافها، كما انه يفتخر بالصداقات التي تربطه بمعظم قياداتها (بالرغم من النزعات القائمة بين بعضها). ولكن مصلحة الشعب والامة هي فوق الاحزاب مهما عرق نضالها، وفوق القيادات مهما طال كفاحها، وفوق الاشخاص مهما عز مقامهم وجادت انفسهم، وفوق الصداقات مهما كانت غالية وعزيزة على القلوب.

لقد سبق لي - حتى اثناء قيامي بواجباتي تجاه ثورة كردستان العراق الهادفة للحكم الذاتي - ان انتقدت سياسة « الحكم الذاتي » اي الاوتونومي او بالاصح (الاوتونومي الدخلية) (autonomie interne) كما كانت - وما زالت - تهدف الثورات الكردية المسلحة اليها، وان نبذت هذا الهدف باعتباره متعذر التحقيق في كردستان وليس من شانه اساسا حل المسألة الوطنية الكردية. وتعرضت لهذا الموضوع مثلا في خاتمة كتابي عن ثورة كردستان العراق الذي طبع عام ١٩٧٠ (16) وكما في مقالات سابقة ومطبوعات لاحقة. ولهذا اسباب عديدة :

اولا : ان تحقيق (الحكم الذاتي) لقومية ما في دولة مزدوجة او متعددة القوميات هو امر صعب بل وعسير بشكل عام حتى في الدول التي تطبق داخل حدودها قليلا او كثيرا من مبادئ الديمقراطية (لان الديمقراطية المطلقة انما هي هدف مثالي قد يمكن التقرب منه دون الوصول اليه ابدا). وقد عالج هذا الموضور (كي هيرو)، وهو استاذ حقوق في جامعة (پو) الفرنسية في كتاب له نشره عام ١٩٦٨ بعنوان « مبادئ الفيدرالية في الاتحاد الفيدرالي الاوروبي » (17) تخيل فيه حل مسألة القوميات والاقليات القومية الاوربية ضمن اتحاد فيدرالي اوربي يدعو اليه على اساس الديمقراطية. وجاء فيه بانه لكي تتحقق هذه الاهداف يجب ان تتمتع كل قومية بحكم ذاتي (Autonomie) شروطها كما يلي :

أ - ان يكون الحق لكل قومية، صغيرة ام كبيرة، ان تعلن هي عن وجودها وبمجرد اعلانها هذا تنال اوتوماتيكيا حق التمتع بالاوتونومي، ولا ان يترك هذا الخيار للدولة او للاتحاد الفدرالي وهذا ما سماه المؤلف « حق اعلان النفس » او (auto-affirmation) ؛

ب - ان يكون لكل قومية تعلن عن نفسها كما جاء « حق تحديد نفسها » اي (auto-définition) ولاسيما تحديد مساحة او رقعة ارضها التي تعيش عليها ولا ان يترك حق تحديد منطقة الحكم الذتي للدولة « التي من عادتها ان تخادع في الامر بحيث انها تقلل مساحة المنطقة واحيانا تضيف اليها مناطق اخرى لاغراق القومية الصغيرة ضمن عدد اكبر من القومية الكبرى تضيع فيها اوتونوميتها » (واعطى المؤلف مثال التيرول الجنوبي الناطق بالالمانية في ايطاليا الآلبية حيث اعطته الحكومة الايطالية الحكم الذاتي ضمن منطقة موسعة اسمها Trentin-Haut-Adige سكانها من الايطاليين وايطالي اللغة وازداد عدد هؤلاء بالهجرة) ؛

جـ - والشرط الثالث للحكم الذاتي هو « حق تنظيم النفس » (auto-organisation) وبموجبه ان القومية التي ستتمتع بالحكم الذاتي يجب ان تضع بنفسها نظامها عن طريق انتخابات حرة تنتخب به (مجلسا تأسيسيا) لها يضع دستورها، ولا ان تضع الدولة او « تمنح » من تلقاء نفسها نظام الحكم

---

(16) Cf. la conclusion dans Ismet Ch. Vanly, **Le Kurdistan Irakien entité nationale,** Neuchâtel, 1970. pp. 325-335.

(17) Guy Héraud, **Les principes de fédéralisme et la fédération européenne,** Presse d'Europe, Paris 1968, pp. 44 ss.

الذاتي للقومية المعنية. ولكن المؤلف يضيف بان من واجب القومية في ممارستها لحقها في تنظيم نفسها ان تحترم دستور الدولة (الاتحاد الفيدرالي) وان تقبل بعدم الانفصال :

د - والشرط الرابع للاوتونومي هو الممارسة الفعلية واليومية (autogestion) لقانونه، لا ان يكون هذا مجرد حبر على ورق.

وفي كتاب آخر لنفس المؤلف نشر عام ١٩٦٦ بعنوان « شعوب ولغات اوربا » (18) اكد البروفسور هيرو على الاخطار المحدقة بالقوميات والاقليات القومية بشكل عام امام سلطة الدولة المتعددة القوميات والتي تعتبر نفسها مع ذلك امة واحدة (nation-state). ومن هذه الاخطار خطر ما يسمى بالفرنسية بـ (aliénation ethnique) كلمة معناها الحرفي « ان يصبح الانسان قوميا غير نفسه » ويمكن ترجمتها (بالانصهار والتمثيل) ولها انواع واشكال منها الثقافي، ونفوسي (Démographique)، وسياسي، واقتصادي - اجتماعي ونفساني وتدمير المعالم القومية شيئا فشيئا على الارض بالتعمير والتخريب وتغيير اسماء المناطق والامكنة. وهنالك اخطار اشد ضررا ويعطي البرفسور هيرو مثالا منها « حرب الابادة ضد الامة الكردية بحجة حفظ القانون الوطني الحكومي » (19) وحرق « القرى الكردية بالنابالم » (20).

ثانيا : اذا كان يصعب الحصول على (حكم ذاتي حقيقي) كما جاء وصفه اعلاه حتى للقوميات الاوربية المختلفة، فكيف بالامر في الدول الثلاثة التي تقتسم كردستان رئيسيا فيما بينها والتي لاتعرف من الديمقراطية سوى الاسم وتقوم سياستها اساسا على محاولة ابادة الشعب الكردي ومحو لغته وثقافته بكافة الطرق والاساليب الممكنة، عنوة ام تدريجيا ؟ تقول الاحزاب الكردية الهادفة الى الحكم الذاتي بانها تهدف في الوقت نفسه لاحلال الديمقراطية مكان الديكتاتورية والعرقية في الدولة المذكورة بالتعاون مع القوى الديمقراطية والسياسية للشعوب المجاورة وهذا موضوع هام حقا.

لنعد الى اوربا ولاسبانيا بالذات. ففي هذه الدولة المتعددة القوميات، بالاضافة الى القومية الكبرى المسيطرة وهي القومية الكاستيلانيه (Castillans) وعاصمتها القومية هي مدريد، عاصمة الدولة، هناك قوميات اخرى اهمها واشدها صلابة في النضال من اجل حقوقها القومية الباسكية والقومية الكاتلانية. وبعد موت الديكتاتور فرانكو ونهاية حكمه الفاشستي عام ١٩٧٥، جاء دستور ١٩٧٨/١٢/٢٩ الذي تم تحضيره ديمقراطيا اثناء الحكم المرحلي المخضرم ويقول في بنده الثاني بان « الامة الاسبانية غير قابلة للتجزئة (...) وانها تعترف وتضمن حق الحكم الذاتي للقوميات والمناطق التي تتالف منها ... » (21). اي ان الحكم الذاتي سوف يعطى ليس فقط للقوميتين الباسكية والكتلانية التي كانت قد استفحلت قضيتها وتعقدت بل لكل القوميات الاخرى حتى تلك التي لاتطالب بها وكذلك لكافة المناطق الاسبانية ولو كانت تسكنها القومية الكبرى الكاستيلانية بدون اي تمييز. وهذا « اغراق » للمسألة الباسكية والمسألة الكاتالانية (كما كانت حكومة بغداد قد « اغرقت » عيد نوروز القومي الكردي يوم سمته « بعيد الشجرة » وعممته في كافة انحاء العراق). ولما انتهى الحكم المخضرم وجاءت الانتخابات الاسبانية (بالحزب الاشتراكي الاسباني) للحكم قبل نحو سنتين تم تحضير بادئ ذي بدء (نظم الحكم الذاتي الباسكي) وكذلك (الكاتلاني) ولكن قاعدتها الارضية اي المنطقة لاتشمل كافة بلاد هاتين القوميتين فضلا عن نقاط اخرى تتعلق بالصلاحيات لم تقبل بها بعض الاحزاب الباسكية والكاتلانية وقبلتها احزاب اخرى « معتدلة » من هاتين القوميتين اخذت الحكم في هذه المناطق. وبالرغم من ديمقراطية الحزب الاشتراكي الاسباني وتحقيق (الاوتونومي) فان بعض الاحزاب الباسكية والكتلانية مازالت معارضة وتطالب بالاعتراف بحق تقرير المصير، ويهدف الشعب الباسكي بصورة خاصة لتوحيد بلاده والقسم الاعظم منها في اسبانيا والقسم الاصغر يتاخمه في فرنسا : هذا مع العلم بان هذه القوميات ليست

---

(18) **Peuples et langues d'Europe,** Denoël, Paris 1966

(19) نفس المصدر، ص ٢٥.

(20) نفس المصدر، ص ١٢.

(21) Cf. **L'autonomie : Les régions d'Europe en quête d'un statut,** Publié par l'Institut européen des hautes études internationales, Université de Nice, Paris 1981, pp. 63 ss.

مهددة بالاندثار ولا بأية هجمات عسكرية حكومية، ولا بالفقر ونهب الخيرات وثروات البلاد، فكل من (برشلونه) عاصمة كاتالونيا وبلباوو مدينة الباسك الكبرى اكثر ثروة ورخاء واكثر تقدما في الصناعة والتجارة الدولية من مدريد نفسها بل حتى في العهد الفرانكي الفاشستي كان اكبر بنك في اسبانيا موجودا في برشلونه واسمه (بنك كاتالونيا) ويليه بنك في بلباوو مسمى باسم بلاد الباسك.

فاين (بنك كردستان) وهل يمكن الحلم به في تركيا او ايران او العراق ؟ وهل يمكن مقارنة طهران بمهاباد او سنة، مقارنة انقرة بديار بكر او وان، او بغداد بسليمانية او كوي سنجق من حيث الضخامة والصناعة والثروة والرقي ؟ واين (علم كردستان) ولكل هذه القوميات « الاسبانية » ولكل مناطق الحكم الذاتي الايطالية اعلامها الرسمية، وفي سويسرا الفدرالية ويوغسلافية الفدرالية لكل جمهورية ولكل منطقة تتمتع بالحكم الذاتي بل لكل قرية علمها وشعارها. واذا اخذنا مثل (المملكة المتحدة) في المجال الرياضي ككرة القدم مثلا، فلكل جزء من المملكة (انكلترا، اسكتلندة، بلاد الغال، ايرلندا الشمالية، الجزر) مسابقاتها البطولية الخاصة، والفريق الاول في كل منها يشترك بصورة منفصلة في مباريات البطولة الاوربية. فهل لك ان تحلم « بفريق كردستان » يشترك باسمه الخاص في المباريات الدولية وبصورة منفصلة عن الفريق العراقي او التركي او الايراني وحاملا لعلم كردستان ؟ تتألف سويسرا من ٢٤ دولة اتحادية عضوة فيها ومن اربعة مجموعات لغوية تتفاوت كثيرا في العدد وهي بالتدريج وحسب اهميتها العددية الناطقة بالالمانية ثم بالفرنسية ثم بالايطالية ثم بلغة اخرى اسمها (الرومانشية) وهذه لغة خاصة قديمة خليط من الالمانية واللاتينية الكلاسيكية ينطق بها سكان منطقة جبلية صغيرة قرب الحدود النمساوية وكان عددهم قبل نحو عشرين عاما نحو خمسين الف شخص فقط. وبسبب الهجرة الحرة الى المدن الكبرى تناقص عدد المتكلمين بالرومانشية الى اقل من ثلاثين الفا حاليا. ومع هذا فالرومانشية هي احدى اللغات الوطنية الاربعة في سويسرا وجميعها متساوية امام القانون رسميا وكافة الاوراق النقدية السويسرية مكتوبة باللغات الاربعة بدون اي تمييز، بل ان هم جميع السويسريين الاخرين هو العمل على انقاذ اللغة الرومانشية من الزوال (بسبب الهجرة الاختيارية) والمحافظة على سكان المناطق في منطقتهم وتوحيد لغتهم (لانها مقسمة الى لهجات بسبب الوديان). فاين هذا من اساليب التهجير الاجماعي والاستيطان الاجنبي المنظم في كردستان ؟

تلك امثلة تكاد تكون محسوسة تصور الفرق السحيق بين العقلية السائدة لدى البورجوازية الاوربية فيما يتعلق بمسألة القوميات والعقلية البورجوازية في الشرق الاوسط، والصعوبة القصوى في دمقرطة هذه العقلية الاخيرة وتنظيفها من جرثومة العرقية والسيطرة واستعباد الجار واستحلال ارضه وثرواته.

وفي كل من كردستان ايران والعراق حيث توجد ثورة مسلحة، يقع عبء النضال والقتال من اجل الديمقراطية في ايران وفي العراق على كاهل الشعب الكردي وحده تقريبا لاسباب مختلفة بعضها جغرافية بل اصبحت كردستان في كل من هاتين الدولتين المكان الذي يلجأ اليه الاخوان العرب او الفرس الديمقراطيون والاشتراكيون والشيوعيون والقاعدة الاساسية لحركتهم، ولقد رحب الشعب الكردي بهم، وألف مرحباً بقدومهم لهذه الديار، فهم بحاجة لنا ونحن بحاجة لهم. ولكن هذا لايغير كثيرا من واقع النضال وعبئه الذي يتحمله رئيسيا هذا الشعب المجاهد.

اما دمقرطة هذه الدول بالمفهوم الماركسي - اللينيني عن طريق تحقيق الاشتراكية مرورا بثورة الطبقة العاملة فهذا هدف لايمكن القول متى يمكن تحقيقه سوى انه مازال بعيد المنال. وان نظرنا الى الاحزاب والجماعات الماركسية فيها نجدها لا تمثل الا قوى سياسية هامشية اهمها في العراق، ولقد اجبرها حكم الديكتاتورية الغاشم الى الهجرة الى اوربا او النضال السري او اللجوء لكردستان، حتى في العراق. وسوف نعود في فقرة لاحقة لموضوع الديمقراطية.

ثالثا : واذا فرضنا بانه امكن قلب الانظمة الفاشستية والدكتاتورية في الدول التي تقتسم كردستان وايجاد نوع من الحكم الديمقراطي فيها، فالديمقراطية المتوقعة في هذه الحالة سوف تمثل على الاكثر حكم (البرجوازية المعتدلة) في احسن حال ولن تكون ديمقراطيتها الا نسبية - هذا اذا لم يؤد الانقلاب الى تغيير حكم دكتاتوري بدكتاتورية اخرى وهو احتمال وجيه ولعله اكثر وجاهة. وفي الحالتين لن يحصل

كردستان على حكم ذاتي « حقيقي » نظرا لبذور العرقية المتمركزة في عقلية الطبقات البرجوازية غير الكردية « ولمخاوفها » من « اخطار الحركة الكردية » وقد حدثت بعض التجارب المريرة في هذا الموضوع لدى اكراد العراق خاصة. والبورجوازية الايرانية ليست اقل (شوڤينية) من العراقية العربية، ناهيك عن البورجوازية التركية التي تأنف حتى من ذكر اسم الكرد وكردستان. وسوف تكون النتيجة بان الشعب الكردي قد ناضل ودفع ابهظ الاثمان في سبيل الديمقراطية بدون ان يتمكن من اقتطاف ثمرات نضاله، بل للوصول الى انظمة برجوازية في العراق وايران وتركيا - اذا لم تكن دكتاتوريات اخرى - تنكر عليه نضاله وتماطله وتخادعه في « منحه » بعض الحقوق بانتظار فرصة جديدة لمهاجمته في دياره.

رابعا : اذا فرضنا جدلا بانه امكن قلب الدكتاتورية في تلك الدول وايجاد انظمة ديمقراطية فيها والحصول على « حكم ذاتي حقيقي » لكل من كردستان ايران والعراق (لان الشعب الكردي في تركيا واحزابه لا يريدون مثل هذا الحل)، لنفرض ذلك جدلا - ولو ان هذه الامكانية باعتقاد كاتب هذه السطور هي معدومة تقريبا ولا نصيب لها الا باقل من نسبة واحد بالمائة - فان هذا « الحكم الذاتي الحقيقي » لن يشكل حلا صحيحا للمسألة القومية في العراق وايران، بصرف النظر عن مجموع المسألة الوطنية الكردية. وذلك لان الحكم الذاتي المطالب به، ولو كان « حقيقيا » لن يكون الا حكماً معزولا في منطقته او مقطاعته ولا سلطة قانونية له في الحكومة المركزية. قد يتنازل الحكم المركزي ويتكرم على شعب منطقة الحكم الذاتي ببعض المقاعد الوزارية ولكن سلطة الدولة الحقيقية ستبقى كلها بيده بما فيها وضع الدستور والدفاع الوطني والسياسة الخارجية والاقتصاد العام والمال والنقد، ولن يكون (لمنطقة الحكم الذاتي) اي باع او اي حق قانوني للمساهمة في تخطيط سياسة الدولة في هذه المجالات الحيوية. وما هو اكثر خطورة هو ان السلطة المركزية سوف تحاول تفسير (قانون الحكم الذاتي) بصورة « تقليصية » (restrictive) وتعمل شيئا فشيئا على استرجاع ما منحته من حقوق وصلاحيات لهذا الحكم او لتعطيل ممارسته اليومية بالتدريج. وهذه طبيعة كل دولة (مهما كانت) ذات حكم مركزي. والحكم الذاتي لمنطقة معينة من مناطق الدولة لايغير شيئا من مركزية سلطتها اذا كانت الدولة قائمة على هذا الاساس، كما هو الامر في العراق وايران. هناك انظمة اخرى اكثر توازنا وديمقراطية هو النظام الفدرالي (الاتحادي)، وبموجبه توزع معظم الصلاحيات الناجمة عن (السيادة الداخلية) على الجمهوريات الاتحادية العضوة، اما ما تبقى من صلاحيات ومنها تلك الناجمة عن (السيادة الخارجية)، كالدفاع والتمثيل الخارجي الدبلوماسي، فتمارسها الجمهوريات الاتحادية العضوة بالمشاركة في الحكومة الفدرالية والبرلمان الفدرالي، وتجري هذه المشاركة حسب الدستور بحيث تزول السلطة المركزية بالمعنى المطلق وتزول معها هيمنة قومية على قوميات اخرى. هذا ما فعلته الهند وسويسرا ويوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي ودول اخرى عديدة. واذا اخذنا مثال الاتحاد السوفياتي فانه مؤلف في المستوى الاعلى من جمهوريات اتحادية متساوية في الحقوق قانونيا وقائمة على اساس قومي وكلها تشترك في الحكومة الفدرالية، وفي الدرجة الثانية تأتي (الجمهوريات ذات الحكم الذاتي) لقوميات اقل شأنا وعددا ؛ وفي الدرجة الثالثة تأتي مناطق (الحكم الذاتي) داخل تلك الجمهوريات وهي مخصصة للقوميات الصغيرة القليلة الاهمية والوزن بالنسبة للاخرى ؛ وفي الدرجة الرابعة نجد (الاقضية الوطنية) داخل الجمهوريات او المناطق، وهذه الاقضية مخصصة للاقليات المبعثرة اذا كانت كافية لعدد في قضاء ما.

وفي العراق يمثل الشعب الكردي نحو ٢٨ ٪ من مجموع السكان وارضه وفيرة بالثروات وله الوزن الكافي لتحويل العراق الى دولة اتحادية فدرالية تتألف من جمهوريتين واحدة اسمها (جمهورية العراق العربي) والثانية (جمهورية كردستان الجنوبية) وتتحد الجمهوريتان ضمن حكومة فدرالية توزع فيها الصلاحيات والقطاعات دستوريا، ولربما امكن ايجاد (منطقة حكم ذاتي) للاقلية التركمانية داخل (جمهورية كردستان الجنوبية). ولو طالبت الاحزاب الكردية - و العربية الديمقراطية - بمثل هذا الحل كان افضل واقرب للديمقراطية ولتوازن القوى القومية. وفي هذه الحالة يمكن تغيير اسم (العراق) - وهو اصلا اسم للعراق العربي - فرضه الاستعمار البريطاني على كردستان الى (الجمهورية الاتحادية العربية الكردية) او (الجمهورية الاتحادية العراقية الكردية) وما الى ذلك - كاسم جمهورية (تشيكوسلوفاكيا) الاتحادية الجامع لاسم القوميتين والجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية. والمعذرة للمثال التالي ولكن القارئ النبيه سيرى مرماه وما يقصد به وادرجه لمجرد بلاغة صورته : ان المطالبة (بمنطقة حكم ذاتي

حقيقي) لشعب كردستان العراق لتذكر بحصان اصيل يريد ربط نفسه مع البغال : اي لا يطالب بمكان يليق به.

ولن اطيل الكلام حول شعار (الديمقراطية لايران والحكم الذاتي لكردسان) فهو غير كاف لاسباب عديدة بعضها ورد اعلاه بشكل عام، والاخرى تنجم من وجود قوميات عديدة غير الكردية والفارسية داخل حدود الدولة الايرانية. وكان من الاصح المطالبة (بجمهورية ايرانية فدرالية ديمقراطية) تتحد فيها القوميات المختلفة ضمن (جمهوريات اتحادية قومية) او (مناطق ذات حكم ذاتي) حسب اهميتها، ومنها (جمهورية كردستان) او (جمهورية كردستان الشرقية)، ويمكن في هذه الحالة ان تصبح لورستان منطقة حكم ذاتي داخل جمهورية كردستان فاللوريون من الاكراد لغة وتاريخا وجغرافية.

خامسا : ولكن الحل الفدرالي الديمقراطي للمسألة الوطنية في ايران والعراق، ومن باب اولى الحل المقتصر على انشاء (حكم ذاتي حقيقي)، ليس من شأنه - اذا ما فرضنا جدلا امكانية تحقيقه - حل المسألة الوطنية الكردية كقضية وطنية قائمة بذاتها.

واذا ما اخذنا مثل العراق نجد ان الشعب العربي العراقي يطمح طبيعيا لتحقيق نوعا من الوحدة السياسية مع الشعوب الاخرى للامة العربية. وخلافا لبعض النظريات والآراء كما عرضها احيانا (الحزب الشيوعي العراقي)، فليس لشعب كردستان العراق ان يمشي وراء الشعب العربي العراقي في موكب اي وحدة او اتحاد عربي - ما عدى شعور التضامن والجوار بين هاتين الامتين. وذلك لان الشعب الكردي في العراق، كاي جزء آخر من الامة الكردية التي جزاها الاستعمار، يطمح طبيعيا لتحقيق الوحدة السياسية لهذه الامة. بل ان تحرير وتوحيد الامة الكردية لاكثر ضرورة واطلب استعجالا من تحرير وتوحيد الامة العربية التي تعيش شعوبها مستقلة في دول لها ولا خطر على كيانها ولا على ثقافتها العريقة يماثل الاخطار الماحقة التي تهدد وجود الامة الكردية وتمنعها من التحرر والتقدم.

اما شعور كافة ابناء كردستان المجزأة بوحدة امتهم وضرورة تحريرها وتوحيدها وانقاذها من الاستعمار، فهو امر لاحاجة للاطالة به ومسلم به وترمي إليه كافة الطبقات الكردية وكافة الايديولوجيات المتواجدة في كردستان، من البرجوازية المدينية الى العمال والفلاحين والمثقفين والكسبة - ماعدا حثالة تتعاون مع الطبقات الحاكمة للقوميات الكبرى والاستعمار وهذا ايضا امر طبيعي لامفر منه وظاهرة كلاسيكية نجدها في كافة انواع الاستعمار وليس من شانها ان تؤثر قيد انملة على حقيقة وجود الامة الكردية وطموحها الى التحرر والوحدة.

بل ان الطبقات الحاكمة المستعمرة لكردستان لدى القوميات الكبرى المجاورة انما ترفض اعطاء اي (حكم ذاتي حقيقي) ومن باب اولى اية حلول فدرالية لعلمها على اليقين بطموحات وتطلعات الشعب الكردي لانجاز تحرره الوطني وتوحيد بلاده كردستان. والبرجوازية التركية الحاكمة ترفض حتى مجرد السماح بصحيفة كردية وتساندها الامبريالية العالمية.

واذا كان الشعب الكردي مدعوا للاتحاد مع الشعب العربي في العراق وسوريا، ومع الشعب التركي في الجمهورية التركية، ومع الشعب الفارسي والشعوب الاخرى في ايران، فكيف يمكن ان ينكر عليه حق الاتحاد مع نفسه، حق ازالة الحدود الاصطناعية التي تقطع اوصال كردستان وتعرقل التبادل التجاري في السوق الاقتصادي الداخلي لهذه البلاد (بحيث يجبر الاكراد لتهريب البضاعات) ؟ ومن حق الاكراد ان يتحدوا فيما بينهم قبل ان يتحدوا مع الشعوب المجاورة مهما كانت عزيزة الصداقات التي تربطهم بها ومهما كانت اهمية (المصالح المشتركة). فمصلحة الشعب الكردي العليا تقضي بانهاء استعباره وتحرير وتوحيد هذه الامة. وهذه المصلحة الوطنية العليا هي فوق المصالح المشتركة التي يمكن حفظها بل وتطويرها باشكال اخرى لا تستوجب تجزئة كردستان واحتلالها عسكريا ونهب خيراتها ومنع الشعب الكردي من تجهيز نفسه بالوسائل الكافية لنمو بلاده الاقتصادي ورفع مستوى حياته ولاسيما مستوى طبقاته الشغيلة وتطوير ثقافته وازدهارها.

سادسا : كما ورد اعلاه ان تحديد الاهداف الكردية حول الحصول على (الحكم الذاتي) قد ادى لتقسيم الحركة الكردية الى اجزاء والى تقسيم كل جزء منها الى احزاب غالبا ما تتشاحن فيما بينها.

وبصورة اخص، ونظرا للحرب الطاحنة بين العراق وايران، قد وجدت الاحزاب الكردية المناضلة في كردستان ايران نفسها، اشاءت ام ابت، بل وبالرغم من ارادتها، في وضع « حليف موضوعي » تاكتيكيا للدكتاتورية الحاكمة في العراق ؛ وبالمقابل قد وجدت الاحزاب الكردية المناضلة في كردستان العراق، اشاءت ام ابت، في وضع « حليف موضوعي » تكتيكيا للدكتاتورية الحاكمة في ايران، او على الاقل لحكومات اخرى تساند طهران، كالحكومة السورية، حسب ميول هذه الاحزاب. ونتج عن هذا الوضع، ولاسباب تاريخية حديثة لا مجال للدخول في بحثها، تطاحنات دموية اليمة بين بعض هذه الاحزاب، من شأنها اضعافها ومضاعفة الاخطار التي تهدد الشعب الكردي بمجموعه وحركته التحررية. ولا اود الدخول في « تفاصيل » على خطورتها، ولا تسمية الاحزاب التي تطاحنت ولا القاء المسؤوليات ـ ليس الا حفظا للمصلحة العامة ولامكانية احلال الوئام والتعاون من جديد بين من تنازع منها كما يفعل كثير من اهل الخير من ابناء شعبنا واصدقائه. والتاريخ وحده كفيل باثارة المسؤوليات، وعساه يجلب قريبا الوئام المنشود. ولكن الذي لابد من ذكره ان اي حزب يناضل للحكم الذاتي والديمقراطية ضمن حدود الدولة التي ينتمي اليها ليس له الا ان يركز نضاله ضمن حدود هذه الدولة، ولا ان يتعرض لاكراد الدولة المجاورة ويحاول عرقلة نضالهم في منطقتهم ولهم فيها نفس الاهداف. للاسف هذا ما تقوم به احدى القوى الوطنية العراقية ضد الحركة الاوتونومية الكردية في ايران.

لعل اهم من هذا كله ان مثل هذه النزاعات يستحيل ان تجد سبيلا لها ضمن حركة تحررية كردية شاملة من شأنها وطبيعتها جمع الصفوف الوطنية الديمقراطية واعتبار الخلافات بين الدول المقتسمة لكردستان مجرد تناقضات لايجب الدخول فيها بل الترفع عنها وتركها في مستواها، مستوى النزاع بين ذئاب الدكتاتورية، وشتان مابينه وبين مستوى التحرر الوطني. وعلى النطاق العالمي او الدولي، لقد ادت هذه النزاعات بين الاحزاب لان ينظر للحركة الكردية اما بازدراء وتعال، او بعدم اكتراث، وفي احسن الحالات بشيء من الشفقة الانسانية لهذا الشعب المتخبط في تناقضاته السياسية ومشاحناته. نعم ان الحركة الكردية لا حساب لها ولا وزن لدى الدول وفي المجالات الدولية، رغم كثرة التضحيات وجسامة النضال، وهذا ما لايستحقه هذا الشعب المجاهد. واذا ما حدث ان نالت احدى الاحزاب الكردية بعض الشهرة والحظوة لدى بعض الحكومات الاجنبية، فالامر ناجم من نظرة مصلحية بحته وليس من عدالة نضال هذا الحزب وعدالة القضية الكردية نفسها واهميتها بحد ذاتها.

والشعب الفلسطيني العربي المجاهد هو الوحيد في منطقة الشرق الادنى الذي يعادل اضطهاده وحرمانه من دولة وطنية له اضطهاد وحرمان الشعب الكردي، ولعل وضعه القومي اكثر سوءا من الوضع الكردي فلقد شتت الصهيونيون والاستعمار معظم ابناءه من ديارهم. ومع هذا فان نظرة الرأي العام الاوربي والعالمي لقضيته والتأييد المتزايد لها انما تنجم من عدالتها ولاسيما من صحة طرحها كقضية تحررية وطنية. وهنا يكمن فرق اساسي بين القضية الفلسطينية السائرة نحو الحل ـ اشاء الاستعمار ام ابى ـ وبين القضية الكردية. فلقد سبق الشعب الفلسطيني المناضل الشعب الكردي في تحديد اهدافه كاملة بدون لف ولا دوران وبدون سفسطائية، وهي التحرر الوطني الكامل، وفي خلق الاداة السياسية والعسكرية الجامعة لصفوفه ولمنظماته واللازمة لنضاله، وهي (منظمة تحرير فلسطين)، وتمكنت الحركة الفلسطينية بذلك ـ وبسبب دعم معظم الدول العربية والاسلامية والاشتراكية لها ـ من رفع صوتها عاليا في الاوساط الدولية وإسماعه رسميا داخل الامم المتحدة. وفي الوقت ذاته مازال شعبنا الكردي لا جامعة له تجمعه، ولا اداة سياسية له توحد صفوفه ومنظماته وتحدد اساليب نضاله، ومازالت احزابه المختلفة وعلى انفراد تحاول طرح قضيته كمجموعة من القضايا الداخلية بالنسبة للدول المقتسمة لبلاده (قضايا الحكم الذاتي والديمقراطية داخل الدول المذكورة) وليس لها من سميع او مجيب. اجل، اننا بانفسنا، وباقتصار احزابنا على المطالبة بالديمقراطية والحكم الذاتي داخل الدول المستعمرة لكردستان، انما قد اغلقنا امامنا ابواب الاوساط الدولية وحرمنا انفسنا من امكانية رفع صوت شعبنا المناضل داخل الامم المتحدة. ومرة اخرى، ان الشعب الفلسطيني كالجواد الاصيل يركض حثيثا للحاق بجياد مراتع الحرية ؛ والشعب الكردي كالجواد الاصيل مازال يدبدب بطيئا وراء البغال : والخطأ يأتي من فارسه، وهم كثرة يتنازعون امتطاءه. والجواد الاصيل يحتاج لفارس وحيد يفهمه وفي مثل اصالته، واذا ما تأخر كثيرا عن الركب، فانه لبحاجة لفارس فريد فذ في الفروسية. ولا حاجة للقول بان الفروسية

المقصودة ليست فروسية العصور الوسطى بل القرن العشرين، وهي لاتقتصر على الشجاعة، بل تتطلب مزيدا من النباهة والتفنن والابداع.

استميح القارئ عذرا ان اجد من واجبي الاشارة لحادثات حدثت اعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ثم ١٩٧٤ - ١٩٧٥، لاهمية مغزاها. فلقد زرت خلال تلك السنوات ومرات عدة قيادة كل من (الحزب الشيوعي الايطالي) و (الحزب الاشتراكي الايطالي)، حيث استقبلني مسؤولو قسم العلاقات الخارجية بصفتي مندوبا وممثلا لثورة كردستان العراق بقيادة (الحزب الديمقراطي الكردستاني) ورئاسة المغفور له ملا مصطفى بارزاني. وطالبت من هذين الحزبين مساندة نضال شعب كردستان العراق وثورته. وكان جواب كل منهما انفراديا وفي كل مرة واحدا : « انكم تطالبون بالحكم الذاتي ضمن الحدود العراقية، وهذا يعني ان قضيتكم كما تطرحونها هي مسألة عراقية داخلية لا حق لنا مبدئيا التدخل بها. ولكن الشعب الكردي هو امة وله حق تقرير المصير كاية امة اخرى وهذا لا جدل فيه. واذا ما حدث بان الحركة الكردية قد قررت طرح قضية الشعب الكردي كقضية امة تناضل في سبيل التحرر الوطني واستعمال حقها في تقرير مصيرها بنفسها، فعندئذ سوف يكون من واجب حزبنا مساندة نضال الشعب الكردي في سبيل التحرر الوطني وممارسته لحقه في تقرير مصيره بنفسه ».

6) - الاكراد وحق تقرير المصير والديمقراطية والشعوب المجاورة :

ان (حزب تركيا الشيوعي Türkeyi Komünist Partisi : TKP) - هكذا اسمه وليس « الحزب الشيوعي التركي » - قد انقسم على نفسه خلال السنوات الاخيرة الى عدة اقسام متنافسة بل ومتنازعة وكان من اهم اسباب الانقسام خلافها حول القضية الوطنية الكردية. ومن اهم هذه الاقسام - ايديولوجيا - هو القسم الذي ينشر الصحيفة المركزية (اشنن سسي) (Işçinin Sesi) بالتركية اي (صوت العمال) واسس حزبا شيوعيا جديدا بنفس اسم T.K.P. - مع اضافة « لينيني » له، وهو يهاجم القيادة القديمة (التي مازالت على رأس قسم اخر من الحزب وتحمل نفس الاسم) ويتهمها (بالانتهازية) لاسباب مختلفة اهمها موقفها من القضية الكردية. فان (TKP - اللينيني) اي اتجاه (صوت العمال) كان اول اتجاه في الحزب الشيوعي (الرسمي) قد اعترف بوجود الامة الكردية في كردستان تركيا وبحقها في تقرير المصير بما فيه الانفصال - ولو انه يدعو لتوحيد نضال البروليتاريا التركية والكردية لقلب نظام الحكم وتحقيق الثورة الاشتراكية وبالتالي ممارسة حق تقرير المصير من قبل الشعب الكردي. ومع هذا فلقد نشرت لي صحيفتهم المركزية (صوت العمال) عام ١٩٨٠ مقالا طويلا اكدت فيه على حق الامة الكردية بمجموعها وليس فقط في كردستان تركيا في تقرير مصيرها بنفسها وبحرية، وبدون ان اشير قط الى ضرورة توحيد البروليتاريا الكردية والتركية وانتظار الثورة الماركسية لاستعمال هذا الحق - فهذا يخالف وجهة نظري بل يخالف مبادئ لينين - انما اكتفيت بالدعوة للتعاون بين التحررية الكردية واليسار التركي للاطاحة بالنظام العسكري الفاشستي الذي ترأسه الجنرال اثرين ذلك العام (22). بل انهم اعادوا نشر هذا المقال اربع مرات في مطبوعاتهم المختلفة بالتركية والانكليزية (23).

يقول (سليمان سكالي) عضو المكتب السياسي لحزب (TKP - اللينيني) اي اتجاه (صوت العمال) في كتاب نشر عام ١٩٨٠ بالتركية بعنوان « مقالات حول الاكراد » (وعنوانه يدل على محتواه) يقول ما يلي (24) :

« ان اضطهاد الامة الكردية ليس من شانه الايذاء بكردستان فقط، بل انه يؤذي ايضا العمال الاتراك، وذلك لان وجود امة مضطهدة من قبل اخرى يجلب الخلاف بين بروليتاريا الامتين » (ص ٧٧ من الكتاب). ويقول ايضا :

---

(22) **Işçinin Sesi**, N° 132, London, 7 July 1980 .

(23) نشر هذا المقال بالانكليزية في مجلة **Turkey Today** عدد تموز - أب ١٩٨٠، ص ٢١ الى ٢٦.

(24) وهو كتاب في ١٨٢ صفحة بالتركية واعيد به نشر المقال المشار اليه في الهوامش ٢٢ و ٢٣ .

Süleyman Sakali, **Kürt Surunu Yazilar**, Işçinin Sesi Yayinlari 15, London, July 1980.

« ١ ـ ان نضال الشعب الكردي ضد الاضطهاد القومي ونضال البروليتاريا التركية ضد الامبريالية وضد الطبقات المتعاونة مع الامبريالية يجب ان يتوحدا في نضال واحد، ليس قولا بل عملا ايضا، ويجب علينا بنضالنا ان نعمل حقا لانتزاع حقوق الشعب الكردي.

٢ ـ ولكي نستطيع ان نوحد منظمات البروليتاريا الكردية والتركية يجب ان نعترف بحقوق الشعب الكردي بما فيها حقه في الانفصال، ويجب علينا ان نثقف البروليتاريا التركية بهذه الروح. روح التضامن الاممي. واذا ما فشلنا في تحقيق وحدة النضال هذه فان البروليتاريا التركية بمفردها لن تتمكن من النجاح. » (ص ٨٠).

ثم يهاجم حزب ـ TKP ـ التقليدي كما يلي :

« ان قيادة ـ TKP ـ الانتهازية لم تعترف حتى الآن بحق الامة الكردية في تقرير مصيرها بنفسها، نعم انها قد رفضت للامة الكردية حقها في تقرير مصيرها بنفسها، ولها هذا الحق بما فيه تأسيس دولة مستقلة » (ص ١٥٧).

ثم يدرج القرار الذي اتخذه حزبه حول المسألة الكردية والوطنية في تركيا في كونفرانس عام ١٩٨٠ وهذا نصه :

« في تركيا تقتصر المسألة الوطنية على المسألة الكردية. وفي حدود هذه الدولة، تشكل الامة الكردية ربع مجموع السكان ولكنها امة مضطهدة. وكردستان تركيا هي منطقة قد الحقها الاتراك قسرا بتركيا. وقد استثمرت ثروات كردستان من قبل تركيا بالتعاون مع الطبقة المالكة الكردية. ان كردستان تركيا ليست الا مستعمرة داخلية لتركيا. وحاليا ان الطبقة النصف اقطاعية قليلة العدد في كردستان ولم يبق منها الا حثالة ضئيلة، وذلك لان الرأسمالي قد سيطر على الاقتصاد في كردستان. ان الرأسمال ورأسمال الدولة واحتكاراتها هي التي تسود وتحكم في تركيا. وهذه الاسباب فان اضطهاد الامة الكردية واستثمارها، على اسس جديدة قد ازداد خطورة وقسوة. ولكن نمو الرأسمالية في كردستان قد ادى لنمو الحركة الوطنية الكردية (...الخ).

واذا لم نناضل نحن الشيوعيين الاتراك ضد الانتهازية وضد الشوڤينية، فسوف لن ننجح في كسب ثقة الشعب الكردي. وكما علينا ان نناضل ايضا ضد الاتجاه القومي لدى الشيوعيين الاكراد » (ص ١٦٦ من نفس الكتاب).

اما حزب ـ TKP ـ التقليدي والذي حافظ على « قيادة انتهازية » حسب تعبير صحيفة (صوت العمال)، فقد كان حتى لوقت قريب لا يذكر حقاً اكراد تركيا الا « كأقلية قومية » و « يغرق هذا الشعب » بذكر « اقليته » بين اقليات اخرى كالارمن والجراكسة والعرب واللاز واليونان وغيرهم من الاقليات القليلة العدد في تركيا بجعلها جميعا في نفس المستوى ونفس الاهمية ـ او بالاصح « عدم الاهمية ».

وعلى اثر فشل سياسة هذا الحزب وانقساماته كما جاء اعلاه وتجمع الاوساط السياسية والعمالية الكردية في احزاب ومنظمات خاصة بها وتحكمها على هذا الحزب، وبعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ بثلاث سنوات، اضطر لتغيير موقفه واقلع عن تسمية الشعب الكردي « بأقلية ». بل انه اعترف ضمنيا بان « المسألة الوطنية في تركيا لمقتصرة على المسألة الكردية »، فقد جاء في برنامجه الذي اقره في مؤتمره الخامس في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٣ مقطعان صغيران لا يخلوان من الاهمية، الاول بعنوان « الشعب الكردي » والثاني بعنوان « حل المسألة الوطنية »، وكلاهما مكرسان للمسألة الكردية ولا ذكر فيها لاية « اقليات » اخرى... وهذا ايضا في ذاته لامر عجيب فوجود امة كردية في تركيا تشكل ربع مجموع السكان لا يجب ان يؤدي الى انكار وجود اقليات قومية او دينية لها حقوقها ومن الواجب الدفاع عنها. وقد نشر الحزب برنامجه هذا بالتركية خارج الوطن (بعد ان اضطرت قيادته للهجرة والاستغراب) وهو في ٤٦ صفحة (25) وفيما يلي نص المقطعين المشار اليهما (وهما دون مستوى ماذكره

---

(25) Cf. Türkiye Komnist Partisi Programi, 5° kongre, II, TKP Yayinlarim, novembre 1983 .

اعلاه حزب - TKP - اللينيني) :

« الشعب الكردي : يشكل الاكراد قسما هاما من سكان تركيا وهم يرزحون تحت نوعين من الاضطهاد. فالشعب الكردي لايعيش فقط تحت سيطرة كبار ملاكي الارض وسيطرة الاحتكارات المالية الداخلية والاممية الخارجية، بل ان البورجوازية التركية تتبع ضده سياسة اضطهاد قومي بربرية.

ويوجد بين الشغيلة الاكراد والاتراك علاقات وثيقة، ولهم نفس الاعداء. والعمال الاتراك يشجبون سياسة الاضطهاد القومي والتنكيل المتبعة اتجاه الشعب الكردي. واذا ما وحد الشعبان قواهما فلسوف تنجح الثورة الشعبية الديمقراطية ضد الفاشستية والامبريالية » (ص ٣٦ من البرنامج).

« حل المسألة الوطنية : ان الدولة الشعبية سوف تحل المسألة. ان الدولة الشعبية هي التي سوف تحل مسألة حق تقرير المصير. اذا ما اراد الشعب الكردي من تلقاء نفسه استمرار التعايش مع الشعب التركي في دولة مشتركة، فان هذه الدولة سوف تنظم نفسها حسب الظروف التاريخية لتلك الساعة. والدولة الديمقراطية في المستقبل تستطيع الاعتراف بحق الشعب الكردي في الانفصال اذا ما رغب به.

ولمصلحة الاشتراكية ونضال العمال، يجب على الشيوعيين العمل لحل المسألة الكردية. والشيوعيون يريدون دولة تقوم على الديمقراطية المركزية » (ص ٤٢ من البرنامج).

ويلاحظ فيما جاء في هذا البرنامج حول تعريف « الشعب الكردي » بانه لم يرد فيه اسم « كردستان » ولا وصفها بانها امة، ولا انها قد « الحقت قسرا بتركيا »، ولا صفة كونها « مستعمرة داخلية لتركيا ».

اما ما جاء فيه حول « حل المسألة الوطنية » فيكتنفه الغموض ويترك حل المسألة الكردية في تركيا الى ما بعد نجاح الثورة الماركسية العالمية وانشاء الدولة الشعبية وحسب « ظروف الساعة ». كما ان هذا الحزب مازال - على الاقل حتى عام ١٩٨٣ - يابى نعت الانقلاب العسكري الفاشستي التركي عام ١٩٨٠ « بالفاشستية »، (نظرا لاستقبال الجنرال اڤرن رئيس الحكومة العسكرية في صوفيا عام ١٩٨٢)، وكان ذلك من النقاط الاساسية الاخرى التي يخالفه فيها اتجاه (صوت العمال) الشيوعي.

وبالرغم من هذه الفروق البينة، فيلاحظ ان كلا من هذين الجناحين المتناوئين للحزب الشيوعي في تركيا يرجئان حل المسألة الوطنية الكردية الى مابعد نجاح الثورة الماركسية فيها مرورا بوحدة الحركتين العماليتين التركية والكردية حتى على الصعيد التنظيمي وانهما يقولان بان هذه الوحدة النضالية لازمة وبدونها سوف تعجز البروليتيريا التركية وحدها من تحقيق مطالبها.

وهذه الستراتيجية تخالف ماذكره لينين، فقد جاء في مقال له نشره بتاريخ كانون ثاني / شباط من عام ١٩١٦ بعنوان « الثورة الاشتراكية وحق تقرير المصير » بانه « ينبغي ان نطالب في برنامج الحزب بتحرير الامم المظلومة وان نعمل حقا لتحقيق هذا الهدف وليس بالكلام الفارغ، وينبغي الا نترك هذا الموضوع الى ما بعد نجاح الثورة ». وقال لينين في مقال آخر له بعنوان « حول حق تقرير المصير » نشر في شهر تشرين الاول من عام ١٩١٦ ما نصه : « ان ممارسة حق تقرير المصير لتشكيل دولة منفصلة هو حق مطلق حتى ولو كان نصيبه في النجاح بنسبة واحد في الالف ».

وقد اعترف (الحزب الشيوعي العراقي) منذ عام ١٩٥٦ - وتحت ضغط انتقادات الحزب الديمقراطي الكردستاني - بوجود الامة الكردية وبتجزئة كردستان من قبل الاستعمار وبحق هذه الامة في تقرير مصيرها بنفسها بما فيه الانفصال، ولكنه وضع لممارسة هذا الحق شروطا جمة افرغته من محتواه وارجأت ممارسته الى مابعد نجاح الثورة الماركسية العالمية، بل واكد الحزب على ضرورة وحدة النضال العربي الكردي في العراق وحتى من اجل تحرير الامة العربية بمجموعها وتحقيق ثورتها الاشتراكية، وبعدها ينظر في امر المسألة الكردية... اي كان مطلوبا من الشعب الكردي ان يساهم مع الشعب العربي لتحرير العراق ثم تحرير وتوحيد الامة العربية وتحقيق الاشتراكية لها، واضعا مصالحه العليا وتطلعاته نحو التحرر الوطني الكردي في « سلة المهملات ».

وعاد (كريم احمد) عضو المكتب السياسي في (ح.ش.ع.) للموضوع عام ١٩٨١ في مقال طويل له

بعنوان « الحركة القومية التحررية الكردية : الطريق الحر والانتصار » (26) جاء فيه :

« ان نيل ونزوع القومية المسودة (المظلومة) نحو الاتحاد الاختياري ضمن جمهورية ديمقراطية اتحادية يزداد ويشتد بمقدار توسع وتعزز الديمقراطية والقضاء على اي اثر للسياسة والروح الشوڤينية لدى القومية السائدة، وبمقدار ما يتاكد الشعب الكردي ويتلمس في الواقع ان تطوره الاقتصادي والاجتماعي الثقافي يكون اسرع واضمن في ظل الاتحاد الاختياري مع الشعب التركي او الفارسي او العربي، وبمقدار ما يجري التاكيد من جانب القومية السائدة (المضطهدة) على الاعتراف بحق تقرير المصير بما في ذلك حق اقامة دولة قومية مستقلة، وعلى الديمقراطية والمساواة في الحقوق (...الخ). وبخلاف ذلك فان ميل ونزوع القومية المسودة (المظلومة) الى الانفصال يشتد (...) ».

ثم وضع شروطا جمة لممارسة حق تقرير المصير والانفصال :

« ان حق الانفصال حق طبيعي لكل الشعوب التي تعيش في ظل دولة متعددة القوميات. ولكن تطبيقه ينبغي ان يخضع لعدة شروط اساسية كي ينال مساندة وتأييد الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي والحركة الديمقراطية الثورية في البلاد، وهو ان يكون هذا الانفصال معاديا للامبريالية والرجعية وان يقوي مواقع النضال الطبقي ومواقع الديمقراطية الثورية والنضال من اجل الاشتراكية وان يقوي التضامن الاممي بين الطبقة العاملة في الامة السائدة والامة المسودة وان يتحول الى مركز ثوري ونموذج للديمقراطية ».

وبشأن كردستان العراق خاصة، اضاف كريم احمد :

« ان حزبنا هو الحزب الوحيد في البلاد الذي يعترف للشعب الكردي في العراق بحق تقرير المصير، بما فيه حق الانفصال والوحدة مع اخوته الكرد في جميع اقاليم كردستان، اذا ما تحررت هذه الاقاليم، ومتى ماكان هذا الانفصال وتلك الوحدة يخدمان مصلحة الطبقة العاملة ومصلحة الشعب الكردي والتضامن الاممي ومصالح حركة الشعوب التحررية ومصالح السلم والنضال المشترك ضد الامبريالية والرجعية ».

ثم استطرد : « وانطلاقا من هذه المبادئ المذكورة فان حزبنا الشيوعي العراقي لايؤيد الآن، وفي الظروف بالذات، انفصال كردستان العراق، وهو يثقف الشعب الكردي بروح الاتحاد مع الشعب العربي والاقليات القومية بروح النضال المشترك ضد العدو المشترك والاستعمار والرجعية والحكم الدكتاتوري الشوڤيني المعادي للديمقراطية، والمستهتر بمصالح الشعب والوطن (...).

وفي الظروف الراهنة، حيث يخوض الشعب الكردي، جنبا الى جنب مع فصائل الانصار غير الكردية، نضالا مسلحا ضد الحكم الدكتاتوري الشوڤيني، ويوحد نضاله مع الشعب العربي والاقليات القومية من اجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان، تقع على عاتق جميع القوى التقدمية العربية في البلاد مسؤولية تعزيز هذا النضال وتوطيد الاخوة العربية ـ الكردية الكفاحية (...) ».

اما حزب (توده) الشيوعي في ايران (وينكر عليه صفة الشيوعية (حزب كمونيست ايران) الذي تم تأسيسه عام ١٩٨٣)، فلم يتعرض في برنامجه الذي جدده عام ١٩٧٥ الا بمقطع صغير خصصه للمسألة الوطنية. ولم يتعرض حزب (توده) في هذا المقطع لذكر اية قومية بالذات او اي شعب من شعوب ايران العديدة، انما اكتفي بالقول بان « ايران هي بلاد متعددة القوميات » وندد (بالاضطهاد القومي) الذي ترزح تلك الشعوب تحته ـ بدون ان يميز قط بين القومية السائدة الظالمة (الفرس بطبقتها الحاكمة) والقوميات المظلومة. اما الحل الذي يراه (توده) للمسألة القومية، فهذا الحزب لا يتركه فقط للمستقبل اي لما بعد نجاح الثورة الماركسية العالمية، بل انه يصر حتى في هذه الحالة على وحدة ايران وعلى رأسها (حكومة جمهورية وطنية ديمقراطية). فقد جاء في برنامجه وصفا لسياسة هذه الحكومة المستقبلة :

« ان الحكومة الوطنية لجمهورية ايران الديمقراطية هي (اي سوف تكون : ع ش و) من اجل الوحدة الاختيارية لشعوب ايران، ويجب عليها، من اجل ايجاد وحدة حقيقية بين هذه الشعوب تقوم على

---

(26) نشر هذا المقال في مجلة **الثقافة الجديدة**، عدد ١٣٤ التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي.

المساواة والصداقة، ان تزيل الاضطهاد القومي (...الخ) وان تعمل بموجب المبدئين التاليين :

أ ـ الاعتراف لشعوب ايران بكامل حقها في تقرير مصيرها ؛

ب ـ الاعتراف بوجود الاقليات القومية التي تعيش في ايران وبحقوقها القومية والاجتماعية والثقافية ».

وليس ثمة من مجال هنا للاشارة الى تأييد حزب (توده) لحكم الديكتاتورية الدينية المتعصبة ضد نضال شعب كردستان ايران والشعوب الايرانية الاخرى والاوساط الديمقراطية عموما، وما آلت سياسته من تنكيل به ومحاكمات واعدامات واعترافات على يد جلاوزة هذا الحكم منذ شهر شباط ١٩٨٣. ولكن الذي يلاحظ في البرنامج المدرج اعلاه ان الاعتراف « بكامل حق شعوب ايران في تقرير مصيرها » لايهدف الا لتقوية الوحدة الايرانية وهو افراغ لهذا الحق من اي محتوى.

وهذا ايضا ما ذهب اليه كريم احمد وحزبه في المقال الاسبق، بصورة اكثر تهذيبا واخف وقعا والنتيجة واحدة. فكل حزب شيوعي في اية دولة من الدول المقتسمة لكردستان لايقبل عمليا ان يمارس الشعب الكردي العائش ضمن حدود الدولة المعنية حقه في تقرير المصير، بل يترك هذه « الوظيفة » للشعب الكردي العائش خارج تلك الدولة و « للاقاليم الاخرى » من كردستان. ولم يذكر لنا اي واحد من هذه الاحزاب الشيوعية في اي جزء من كردستان يجوز للشعب الكردي ان يبدأ ممارسة حقه في تقرير المصير وان يناضل من اجله ؟ ونتيجة هذا كله يصبح « من المحرم » على الشعب الكردي في اي جزء من بلاده ان يناضل في سبيل تحرره الوطني الحق وممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره بنفسه، وذلك باسم المصالح المشتركة والاخوة وضرورة النضال ضد الامبريالية ومن اجل الامية وغيرها من الشروط التي اطنب بها الاخ كريم احمد بصورة خاصة. وللشعب الكردي رأي آخر في الموضوع وتطلعات اخرى. ان شعبنا الكردي الذي اصبح القسم المحرر من ارضه ملجأ رحبا للشيوعيين والديمقراطيين من مختلف القوميات ـ في ايران والعراق ـ والذي يتحمل اكثر بكثير من الشعوب المجاورة عبء النضال ضد الديكتاتورية والفاشستية ويشعر في جسمه المثخن بالجراح آثام الامبريالية ومساعداتها الجهنمية للاستعمار المحلي، ليس بحاجة الى « وكيل له » او « لوصي عليه » في موضوع الديمقراطية.

وهل من مصلحة الشعب الكردي ان يبقى مقطع الاوصال، ان يحرم عليه رفع علم له بين اعلام الامم، وان يفرض عليه، ابد الدهر، السير وراء اعلام الشعوب المجاورة ؟ وهل يصح وضع الاخوة بين هذه الشعوب وشعب كردستان فوق الاخوة الكردية ـ الكردية ؟

وليس في هذا اي اقلال من اهمية الاخوة والمصالح بين شعب كردستان والشعوب المجاورة، او بالاصح بينه وبين القوى الديمقراطية والعمالية لدى القوميات السائدة عليه، وهي الوحيدة التي تعترف بوجوده وبحقوقه ـ دون البرجوازية الحاكمة. ولكن القيم يجب ان توضع في محلها والامر سواء للمصالح.

ومصلحة الشعب الكردي العليا تقضي بالنضال لازالة الحدود الاصطناعية التي تقطع اوصال بلاده سياسيا وطرد قوات المستعمر المحلي الاحتلالية من كردستان وتطهير هذا الوطن من نفوذ الامبريالية وقواعدها، وتأسيس دولة كردية قائمة على الديمقراطية تفسح المجال لجماهيره للتقدم والازدهار.

وللامة الكردية حق ابدي ودائمي، اي قائم في كل لحظة وبدون انقطاع، ان تبدا نضالها في سبيل التحرر الوطني والوحدة الوطنية واختيار نوع الحكم الذي تريده لنفسها وبالتالي تحديد بل وتوثيق علاقات الجوار والاخوة مع الشعوب المجاورة.

ولم يقل معمر القذافي ـ لافض فوه ـ خلافا لهذا. وقد يقال بانه ليس هنالك من اكراد في الجماهيرية الليبية. ولكننا لم نسمع مثل هذا الكلام على لسان حسين الاردن، او سادات مصر، او حسن مراكش، او نميري السودان، ولاخالد ولا فهد السعودية، ولا اكراد قاطنين في ديارهم. والامثلة هذه حصر يمكن اطالته.

ان الاخوة الحقة لا تتوثق الا بالمساواة. والمساواة تقضي بتحرير الامة الكردية وتوحيدها. وتحرير الامة الكردية باستعمال حقها في تقرير مصيرها بنفسها لايعني قط فصم عرى الصداقة والاخوة

والمصالح مع الامم المجاورة : التركية والفارسية والعربية. بل انه شرط اساسي واولي لتجريد تلك العرى من الكلام الفارغ ورواسب التسلط والاضطهاد ولاعطائها محتواها الصحيح عملا وليس قولا وكما يتطلبه التاريخ والحضارة المشتركة.

عندما يتمكن الشعب الكردي من انجاز تحريره الوطني وطرد القوى الفاشيستية المحتلة في بلاده عند ذلك وآنذاك فقط سوف يستطيع البدء بمفاوضات على قدم المساواة مع الشعوب المجاورة، لكي يحددوا معا، فعلا وليس كلاما، العلاقات التي يستوجب التاريخ والجوار الجغرافي والحضارة المشتركة اقامتها بين بلادهم وحكوماتهم، العلاقات التي يجب ان تجعل من كل شعب من هذه الشعوب سيدا في دياره وحاكما لنفسه ومالكا لثرواته، واخا شقيقا لاي شعب جار آخر، يتعاونون جميعا حسب اصول وقواعد يضعونها لما فيه مصلحتهم المشتركة ومصلحة كل منهم. وهكذا تعزز الاخوة بينهم على اسس دستورية ثابتة يختارونها معا وفي ظل المساواة المطلقة. واما حاليا، فان علاقة القومية الكردية بالقوميات المجاورة ليست الا علاقة المظلوم بالظالم، مرورا بالطبقات الحاكمة. ولا يمكن منذ الان تحديد نوع العلاقات المستقبلية بين كردستان و بلاد الشعوب المجاورة، وربما تكون اتحادية فدرالية، او كونفدرالية او اي نوع تتفق عليه الشعوب المحررة. وبالاضافة الى العرب (عرب العراق وسوريا) والفرس والاتراك والاكراد، يمكن لشعوب اخرى مجاورة اذا شاءت وسمحت الظروف التاريخية، ان تشارك في هذه العقود، كالآذريين مثلا، وهم قومية قائمة بذاتها.

ان السبب الاول لاستمرار الانظمة الديكتاتورية او الفاشستية في الدول المقتسمة رئيسيا لكردستان هو مخاوف البورجوازية الحاكمة من الحركة الكردية وعنادها في قمعها واستبقاء الشعب الكردي (وفي ايران القوميات الاخرى غير الفارسية) تحت سيطرتها وخاضعا لاستثمارها. وبتعبير آخر، لايمكن انهاء هذا الوضع وتحقيق الديمقراطية ومطالب العمال الاتراك (او الايرانيين او العرب) قبل حل المسألة الوطنية الكردية جذريا اي انتزاع كردستان من براثن الديكتاتوريات البورجوازية الحاكمة. فالتحرر الوطني الكردي هو شرط لابد منه لتحقيق الديمقراطية. تلك هي المعادلة الاساسية. ولكن الاحزاب الكردية المناضلة في كردستان ايران والعراق، وكذلك اليسار التركي والعربي والايراني، مازالت تعكس طرفي المعادلة : الديمقراطية اولا وبالتالي حلول نصفية للمسألة الكردية، وهي ستراتيجية غير صحيحة، فضلا عن انها لا تستجيب لتطلعات الشعب الكردي في التحرر الوطني. واذا ما اطيح باي حكم دكتاتوري فلسوف تعود بورجوازية القوميات السائدة لنصب دكتاتورية اخرى محلها للمحافظة على المستعمرة الكردية. وهي حلقة مفرغة مازالت تدور دوامتها منذ اكثر من نصف قرن، تاركة وراءها الخراب والدمار في كردستان والبؤس والشقاء للطبقات العاملة. ولا حاجة للقول بان البورجوازية الحاكمة لاتريد اعطاء الطبقات العاملة حقوقها وحرياتها. ولكن استخلاص كردستان من براثنها سوف يؤدي لانهيارها. وبتعبير آخر، يجب على الطبقة العاملة التركية والايرانية والعربية الا تتلكأ والا تخشى دعم حركة التحرر الوطني الكردي من اجل ممارسة شعب كردستان لحقه في تقرير المصير. ففي خلاص هذا الشعب خلاصها والسبيل الذي لابد منه لقهر الفاشستية والعرقية وفتح باب الديمقراطية بمصراعيه وارساء العلاقات بين شعوب المنطقة على صخرة اخوة حقة لا شائبة فيها وواجبة. وكما قال حزب (TKP – اللينيني) لايمكن لهذه الطبقات بمفردها انقاذ نفسها من براثن البورجوازية.

واما تحقيق الثورة الاشتراكية العالمية بتوحيد البروليتاريا الكردية مع بروليتاريا الشعوب المجاورة، فكما جاء اعلاه فهذا امر عسير بعيدة المنال، قد يتحقق بعد قرن وقد لايتحقق، فضلا عن ان الطبقة العاملة الكردية، وهي قليلة العدد نسبيا، قد نظمت نفسها جزئيا في منظمات كردية خاصة بها تهدف في اغلب الاحيان لتحرر الوطن وتوحيد كردستان ولاسيما في تركيا، بينما مازال القسم الآخر منها خارج اي تنظيم ولاشك قط في انه سوف يأتي تباعا وينتظم تحت راية الحركة الوطنية التحررية الكردية، وهو مانراه يحدث كل يوم. وماذا سوف يؤول اليه الشعب الكردي بعد نحو قرن وقد بدأت محاولات تشتيته منذ دكتاتورية مصطفى كمال (الذي لايستحق قط لقب « اب الاتراك ») ؟ واذا كان عدد الاكراد نحو ٢٢،٥ مليونا فليس منهم في كردستان الا نحو ١٧،٥ مليونا ومنهم نحو خمسة ملايين يعيشون خارج وطنهم نتيجة للهجرات القديمة والتهجيرات القسرية الحديثة ولما آل اليه كردستان من

تأخر اقتصادي تعمده المستعمر (27).

وهل انتظر الشعب الجزائري تحرره عن طريق ثورة اشتراكية بروليتارية ماركسية في فرنسا « ومقاطعتها الجزائر » ؟ بل هل انتظر قبل ان يخوض (معركته المصيرية) تطور الصناعة الرأسمالية في بلاده وتضخمها وزيادة عدد طبقته العاملة ؟

وليس مطلوبا من الطبقات الشعبية للقوميات السائدة المستعمرة لكردستان ان تحمل السلاح في سبيل التحرر الوطني الكردي. بل يكفي ان تسانده قلبا وفكرا واذا شاءت عملا وان تعلن عن تضامنها مع نضال شعب كردستان عندما يعلن هذا الشعب بدء معركته المصيرية، وهو ليوم آت ولسوف تدق ساعته. وعلىكل حال، لايمكن لمعركة المصير الكردية ان تكون على شاكلة ما جرى ويجري حاليا في كردستان.

ولقد يعترض على المقارنة بين كردستان والجزائر. ولكن الوضعين متماثلان اساسا، فلقد كانت الجزائر « مقاطعة فرنسية » اي مستعمرة داخلية لها، شأنها شأن اجزاء كردستان داخل الدول التي تقتسمها وهناك فرقان اثنان. الاول ان الجزائر كانت ترزح تحت استعمار دولة بورجوازية متقدمة في الصناعة في حين ان كردستان تتلظى بنار « استعمار الفقير لجاره » وهو كما نعلم ابشع واشد اذية من سابقه، والثاني وخلافا لما كان الامر عليه بين فرنسا والجزائر، هو ان شعب كردستان والشعوب المجاورة تنتمي جميعا الى منطقة حضارية واحدة وتجمعها روابط عدة. ومن هذا تنبثق نتيجتان او واجبان : الاول يقضي بان تبدي الطبقات الشعبية ولاسيما العاملة منها لدى القوميات المسيطرة على كردستان تضامنا مع الشعب الكردي في معركته المصيرية يفوق في سعته وعمقه وسرعته ماكان قد قدمه اليسار الفرنسي للشعب الجزائري في معركته. والثاني يتطلب، عندما تحين الساعة وتنتزع الامة الكردية كامل حريتها، اقامة علاقات بينها وبين الامم المجاورة تفوق قربا ووثوقا واخوة على مانراه الآن بين فرنسا والجزائر. وامكانية الاتحاد بين هذه الامم واردة، ولكن شرطها الذي لابد منه هو انجاز التحرر الوطني لكردستان، وكل ما قيل عداه هو « فلسفات سفسطائية » او خطأ في التقدير او « حسابات تكتيكية » لامحل لها، واضاعة للوقت وللدم الغالي.

7) استراتيجية المستقبل السياسية

قد يقال فيما جاء اعلاه، وقد ياتي الاعتراض من بعض الاخوان الاكراد انفسهم : هذا كلام جميل بل وليس من هدف اجمل من تحرير كردستان ووضع كافة شعوب المنطقة في موضع المساواة تسمح لهم بالتعاون وتعزيز اخوتهم، ولكن كيف السبيل لتحرير كردستان وطنيا واعداء هذا الشعب كثرة ووراءهم الامبريالية ؟

اذا لم يناضل شعب لما يهدف اليه حقا من مصير فلن يحصل على شيء. والاستراتيجية اللازمة هي استراتيجية المستقبل، والمستقبل القريب، وهي بحاجة الى تحضير وبناء قد يحتاج بضعة سنوات وينبغي البدء بوضع اسسها منذ الآن.

وقبل عرضها ولكي يكون العرض واقعيا وليس طوبائيا لابد من التطرق لبحث الوضع القائم في كل من كردستان ايران وكردستان العراق، وفي كل منهما تدور ثورة وطنية مسلحة تهدف للحكم الذاتي بعد احلال الديمقراطية في مجموع ايران والعراق.

وليس ثمة من حاجة للتكرار بأن كل كردي مخلص يتطلع لنجاح هاتين الثورتين وتحقيق اهدافهما - اذا لم يساهم في نضالها - فاذا تم النجاح، فلسوف ينظر الشعب الكردي في كل من هذين الاقليمين الى ماهو ابعد من (الحكم الذاتي) - بأعتباره مجرد اصلاح مرحلي - ويبدأ عاجلا ام آجلا بنضال جديد من اجل التحرر الوطني الكامل وتوحيد كردستان، سواء ارغبت به سلطات (الحكم الذاتي) ام لم ترغب، بل ولعل القوى الوطنية السياسية التي ناضلت من اجل الحكم الذاتي وحققته هي التي سترفع شعار النضال

---

(27) هذه الارقام هي تقديرات توصل اليها كاتب هذه السطور على اساس احصائيات عام ١٩٨١. اما رقم خمسة ملايين من الاكراد الذين يعيشون خارج كردستان فيشمل الجماعات المهاجرة قديما والمشتتة حديثا (اكثر من نصفهم من تركيا) بما فيهم الاكراد المهاجرين في اوروبا واكراد لبنان، كما انه يشمل اكراد الاتحاد السوفيتي.

للوثبة الجديدة الى الامام. وفي كافة الحالات سنجد انفسنا امام ضرورة وضع استراتيجية جديدة تهدف للتحرر الوطني والوحدة. والحكومات البورجوازية الدكتاتورية المتسلطة على كردستان لا تجهل هذه الحقيقة الثابتة في تطلعات الشعب الكردي مهما حاولت الاحزاب المناضلة من اجل (الحكم الذاتي) تغطيتها ودفنها تحت هذا الشعار وشعار الديمقراطية او شعار « تعريق الثورة الكردية » ـ كذا ! ـ الاصطناعي، وكأنه يمكن تحقيق الديمقراطية والامة الكردية مازالت مجزأة الاوصال وتحت هيمنة البورجوازيات الاخرى الحاكمة ! ولهذا السبب يتعذر تحقيق (الحكم الذاتي الحقيقي) والديمقراطية الحقة ـ ويا حبذا لو كنت مخطئا ـ فضلا عن ان (الاوتونومي) الداخلية لا يمكن ان تكون في حد ذاتها حلا للمسألة الكردية. ويعلق (كريس كوتشيرا) متعجباً في كتابه « الحركة الوطنية الكردية » على حرص هذه الحركة في كل اقليم من كردستان على الاكتفاء بمطالب معتدلة لا تتعدى « الحكم الذاتي ضمن الحدود الدولية القائمة » وعلى « مخاوفها من اثارة عداوة الدول الاخرى ذات الاقلية الكردية » فيما اذا ما طالبت « بمطاليب كلية » : « ولا نستطيع ان نفهم كيف يمكن للاكراد ان يعتقدوا بان مثل هذه المناورات تكفي لخدع الحكومات : فليست الشعارات هي التي تخيف الحكومات، انما القوة الحقيقية للحركات القومية » (28).

اما الحرب الايرانية ـ العراقية وما ادت اليه من (علاقات جوار وتسهيلات) بين الحركة الاوتونومية لكردستان ايران وحكومة بغداد من جهة، وبين الحركة الاوتونومية لكردستان العراق وحكومة طهران من جهة اخرى، ثم من تضعضع هذه الحركة الاوتونومية الاخيرة وتقريبا شلها بسبب نزاعات احزابها وقيام احدها بمصالحة او مهادنة « الحكم العفلقي الفاشستي » وبقاء الاخرى على موقفها في محاربة هذا الحكم، وذلك منذ ان تجسمت امكانية تصدير ديكتاتورية « الثورة الاسلامية » للعراق (29)، فكل ما يمكن قوله بانها قد ادت لوضع حافل باخطار جديدة تهدد الشعب الكردي وحركته. وفي هذا مثال محسوس على ان الحركات الاتونومية ليست قادرة بطبيعتها على اتباع سياسة مستقلة وينتهي بها المطاف اشاءت ام ابت لان تحاول الافادة من تناقضات الدول المستعمرة لكردستان وكلها سواء في الاضطهاد وهذه السياسة لايفيد منها في نهاية الامر الا القوي دون الضعيف، والسائد دون المسود. ولم يحدث للشعب الكردي في تاريخه الحديث ان وجد نفسه منقسماً على نفسه بواسطة احزابه وقياداتها بقدر ما هو عليه الآن. والرحمة والغفران لملا مصطفى البارزاني فشتان ما بين الوحدة المعنوية الكردية التي كان قد تمكن من ايجادها ـ على الاقل حتى عام ١٩٧٢ ـ وبين هذا الشطرنج العجيب من الاحزاب. وفضلا عن النزاعات الحزبية القائمة حاليا في كردستان، فان الحرب ما بين العراق وايران لابد وان تنتهي كأية حرب اخرى بين دولتين، وقد يكون هذا اليوم قريبا، وعساه ان لا يجلب لشعبنا « اتفاقية جزائر » جديدة تشخن من جراحه.

واذا ما يتعذر ان يعرف كيف ستنتهي هذه الحرب يبدو واضحا منذ الان بان نهايتها سوف تؤدي لاضافة اسم حكومة طهران الى حكومتي انقرة وبغداد في حلف مقدس جديد لقمع الحركة على اسس جديدة. ومن جهة اخرى فان اكراد تركيا، ويشكلون نصف مجموع الشعب الكردي، لايريدون لانفسهم حلولا نصفية او مرحلية، بل كلية.

ويعلق (كريس كوتشيرا) على سياسة الاحزاب الكردية الداعية للحكم الذاتي لكل جزء من كردستان على حدة ضمن حدود الدول القائمة قائلا : « اذا ما قبل الاكراد بهذا الشكل كحقيقة دائمة تلك العلاقات بين الظالم والمظلوم، فانهم بمجرد هذا القبول يخسرون نصف المعركة » (30)، ثم يضيف :

« وفي يومنا هذا، لكي توفر الحركة الكردية الوطنية نصيبا لها في النجاح، ينبغي عليها بصورة خاصة الا تحدد نفسها ضمن جزء وحيد من كردستان، سواء اكان كردستان ايران ام كردستان العراق ام كردستان تركيا (...)

---

(28) Chris Kutchera, **Le mouvement national kurde**, Paris 1979, p. 355

(29) لقد تعمدت عدم ذكر الاحزاب المتنازعة وعدم القاء المسؤوليات حفظا لامكانية احلال الوئام بينها.

(30) كرس كوتشيرا، المصدر السابق.

ولا يمكن ان يكون للاكراد اي نصيب في فرض امتهم كأمة الا اذا ما وحدوا كافة قواهم واستشاروا شعبهم وجمعوا انفسهم داخل حركة واحدة، وهذا يستوجب منهم ان يمحوا باديء ذي بدء من اذهانهم ونفسياتهم تلك الحدود التي قد بدأوا بقبولها » (31).

ان الافكار التي جاء عرضها في الصفحات السابقة، والتي سيجري ادناه تركيزها، انما تدور اكثر فاكثر في اذهان الالوف من مثقفينا وشبابنا ويشعر بمغزاها الملايين من ابناء شعبنا. ولقد طالت هذه الصفحات واراني ملزما بالاقتضاب. وسادرج ادناه في فقرات وجيزة، تباعا « تثبيت حقوق الامة الكردية » و « جهاز النضال السياسي » و « اهداف النضال » و « مبادئ النضال »، وبالتالي اعود تحت عنوان جديد « لاساليب النضال » وهي تشمل الاستراتيجية العسكرية.

ولا حاجة للذكر بانني لا افكر قط في كتابة هذه السطور، بوضع نفسي في موضع « من يعطي الدروس » لغيره والاخوان ولا دافع لي من كتابتها الا القيام بواجب وطني وديمقراطي، بل وانساني، والتعبير عما يدور في خلد الملايين من ابناء الشعب الكردي ولما يتطلع اليه هذا الشعب في اعماق قلوبه.

☆ تثبيث (لائحة حقوق الامة الكردية) :

يكفي لتثبيث حقوق هذه الامة الى ان يشار الى وضعها الحالي والى حقوقها على ضوء شرعة الامم المتحدة وما شرعته من مبادئ ومواثيق تتعلق (بحقوق الانسان) و (بحق كافة الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها). ويجري حاليا تأسيس (رابطة الحقوقيين الاكراد) كجمعية حقوقية غير سياسية تجمع المحامين والحقوقيين الاكراد من جميع اجزاء كردستان للدفاع عن حقوق هذا الشعب، كشعب وامة وكافراد. ولم يستكمل بعد تأسيسها. وقد عرضت على زملائي في اول اجتماع تأسيسي لها ان نهيء ونعلن بأسم الجمعية (لائحة حقوق الامة الكردية) فوافق جميع الزملاء. وفي اجتماعنا التأسيسي القادم سننجح ان شاء الله في تأسيس الجمعية وتحضير ونشر اللائحة. وهذه اللائحة ستكون ذات قيمة ادبية معنوية وتاريخية هامة من شانها ترسيخ ايمان الامة الكردية بحقوقها الاساسية، وقد تساعد الاوساط السياسية الكردية في اضاءة طريقها واذا ما شاءت، في جمع صفوفها والتركيز على الاهداف العليا دون الالتفات الى ملابسات الساعة. ولن تأخذ (اللائحة) كامل اهميتها الا اذا ما تمكن الشعب الكردي من تكوين حركة تحررية واحدة او موحدة، لها (جهاز نضالي سياسي) واحد او موحد يعتنق المبادئ الاساسية الواردة في اللائحة ويناضل في سبيلها بعد صبها في قالب سياسي وتفصيل الاهداف المترتبة عليها. واذا ما تركنا جانبا الايضاحات التاريخية والمستندات الحقوقية، فيمكن اقتضاب وضع الامة الكردية وحقوقها الاساسية في نقاط قليلة كما يلي :

- يشكل الشعب الكردي امة واحدة قائمة بذاتها، لها خصائصها من ارض ولغة وتاريخ وامانى ومصالح مشتركة، بالرغم من تجزئة بلادها كردستان من قبل الاستعمار :

- الامة الكردية ترزح حاليا تحت نير الاستعمار والاضطهاد القومي والاحتلال العسكري والاستثمار الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة للسياسة الشوڤينية العنصرية التي مابرحت تتبعها الدول المقتسمة لكردستان منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى :

- للامة الكردية حق النضال من اجل تحطيم اغلالها وازالة القيود التي تحرمها من التمتع بحقوقها وحرية افرادها وتصفية العقبات التي تمنعها من النمو الاقتصادي والتقدم الثقافي والتطور الاجتماعي :

- للشعب الكردي كاي شعب آخر، الحق في تقرير مصيره بنفسه وبكامل حريته، بما فيه ازالة الحدود الاصطناعية التي تقطع اوصال بلاده، وتوحيد وطنه في دولة كردية مستقلة، واختيار نوع الحكم الذي يريده لنفسه، واستملاك ثروات ارضه واستثمارها واستعمال انتاج عمله لما فيه مصلحته ومصلحة ابنائه وتطور اقتصاده وازدهار ثقافته :

- تنتمي الامة الكردية للمنطقة الحضارية القائمة في الشرق الادنى والاوسط ولها علاقات تاريخية مع

---

(31) نفس المصدر.

الامم المجاورة يمكن تحديدها وتثبيتها، بعد ان يمارس الشعب الكردي حقه الكامل في تقرير مصيره بنفسه، على اسس جديدة تضمن المساواة المطلقة والسلام الدائم والتعاون الاخوي اللازم بين كافة هذه الامم، او بين بعضها، كما قد ترغب به بارادتها المشتركة، من اجل مصلحتها جميعا ومصلحة كل منها ولتقدم حضارة المنطقة ؛

- تؤمن الامة الكردية بالديمقراطية، وببناء السلام على اساس العدالة الاجتماعية واساس العدالة السياسية والمساواة بين الشعوب والامم، وبحقوق الانسان وبحق كافة شعوب العالم في تقرير مصيرها بنفسها حسب مبادئ الامم المتحدة.

☆ وضع (الجهاز السياسي) للتحرر الوطني الكردي :

لايمكن فصل مسألة وضع (الجهاز السياسي) عن مسألة حقوق الامة الكردية الاساسية التي جاء ايجازها، ولا عن اهداف النضال التحررية ومبادئ النضال التي سيجري ذكرا وجيزا لها. اي ان الجهاز السياسي ليس الا اداة لابد منها لتحقيق التحرر الوطني الكردي الكامل وحل نضاله. وبتعبير آخر، ان وضع (الجهاز) المذكور يعني في حد ذاته اسقاط الاهداف المرحلية الجزئية (كالحكم الذاتي) واستبدالها بهدف اساسي وحيد هو (تحرير الامة الكردية الوطني)، وكما يعني القفز من مستوى الحركات الوطنية الكردية الخاصة بكل جزء من كردستان - وهي في حد ذاتها قبول للحدود الاصطناعية التي اوجدها الاستعمار في بلادنا - الى مستوى اعلى هو المستوى الوطني الشامل لجميع كردستان، وذلك عملا وليس كلاما فقط كما نراه احيانا، وفي حركة كردية واحدة او موحدة.

وهنالك طريقان لا ثالث لهما لوضع الجهاز السياسي :

- الاول : هو طريق توحيد الاحزاب والمنظمات الكردية الموجودة، والتي قد تؤسس قريبا لهذا الغرض، وكذلك الافراد الوطنيين من ذوي المقدرة والرغبة في العمل، في منظمة كردية وطنية جامعة لهم، بعد تأدية القسم اللازم في قبول المنهاج الوطني وهدف تحرير الامة الكردية والتخلي عما دونه من اهداف.

ولهذا الاسلوب فائدتان. الاولى تاتي من حيث انه يسمح لكافة الاحزاب والمنظمات الموجودة وللاشخاص الوطنيين الديمقراطيين، ويطلب منها ومنهم الدخول في الجهاز الجديد والافادة من خبرتهم وتجاربهم وفي ذلك اعتراف بوطنية الجميع وبما سبق لهم من نضال. والفائدة الثانية تنجم من سرعة امكانية ايجاد الجهاز الجديد. بل وله فائدة ثالثة مهمة وهي انه يسمح لكافة العقائد والايديولوجيات بالتواجد ضمن الجهاز الجديد بشرط ان تكون العقائد ديمقراطية وغير عرقية.

وقد يكون لهذا الاسلوب بعض النتائج السلبية، وهي ان تجلب بعض الاحزاب والمنظمات القائمة حاليا للجهاز الجديد شيئا ورواسب من نزاعاتها السابقة وهذا لا يصح ويجب تلافيه، وكما يجب تصفية كافة النزاعات المحلية، الاقليمية والشخصية والرواسب العشائرية، وان تضع كافة الاحزاب والمنظمات العضوة منهاج (الجهاز) الجديد فوق مناهجها الخاصة باعتباره (القاسم المشترك) الممثل لمصلحة الشعب الكردي العليا.

وهذا الاسلوب هو الذي اتبعته الحركات والمنظمات الفلسطينية في توحيد نفسها ضمن (منظمة التحرير الفلسطينية) بدون ان تحل نفسها كمنظمات، ولكنها جميعا قد قبلت بوضع مصلحة شعبها ومنهاج (منظمة التحرير الفلسطينية) المشترك فوق مصالحها ومناهجها الخاصة. وهناك فرق في هذا الشأن، بين المنظمات الفلسطينية العضوة في (م. ت. ف.) وبين الاحزاب والمنظمات الكردية القائمة او بعضها بمعنى ان كافة المنظمات الفلسطينية كانت منذ الاساس تهدف كلها (لتحرير فلسطين) في حين ان اهم الاحزاب الكردية الموجودة مازالت تهدف لتحقيق الحكم الذاتي ضمن الحدود الدولية القائمة. وغني عن الذكر بأنه لا يمكن لحزب كردي ان يصبح عضوا في الجهاز السياسي الجديد اذا كان منهاجه يخالف اساسيا منهاج الجهاز من حيث الاهداف والتحرر الوطني الكردي بكل معناه. ولعل الزمن كفيل في ان تعدل الاحزاب المذكورة برامجها واهدافها وهو المطلوب والمأمول به. والزمن يمضي بسرعة ولا يصح اطالته كثيرا نظرا للاخطار المحدقة بشعبنا.

اما الجهاز الجديد فيمكن تسميته، في حالة جمعه لمنظمات تحافظ على « اوتونميتها » الداخلية ضمنه، (بجبهة تحرير كردستان) ـ وليس « منظمة » كما فعل الاخوان الفلسطينيون.

والتحرر الوطني الكردي هو اساسيا هدف ديمقراطي، ولا ديمقراطية بدون تحقيقه. ومع هذا فيمكن من باب التاكيد ادخال كلمة (الديمقراطية) في اسم الجبهة وتسميتها (بالجبهة الديمقراطية لتحرير كردستان).

الثاني : وهو الطريق الذي اتبعه الشعب الجزائري في ايجاد (جبهة التحرر الوطني) الجزائرية وبالرغم من ورود كلمة « جبهة » في هذا الاسم التاريخي المجيد فلم تكن الجبهة الجزائرية جبهة بين عدة منظمات واحزاب، بل قد حلت هذه الاخيرة نفسها واندمجت معا كليا ومع جهات وشخصيات وطنية اخرى ضمن (جبهة التحرر الوطني).

ويا حبذا لو تمكن الشعب الكردي من سلوك هذا الطريق، فهو انجع واكثر فعالية ووحدة نضالية، ويلغي بطبيعته ومنذ البداية اية امكانية لتسرب رواسب حزازات الماضي والميول الاقليمية او المحلية، بالرغم من وجودها في المجتمع. فالمجتمع الجزائري يوم اعلان الثورة التحررية الجزائرية كان حافلا، كاي مجتمع آخر، بتناقضاته الخاصة وايديولوجيات مختلفة، بل وببذور خلافات ثقافية ولغوية بين سكانه العرب وسكانه البربر : ولكن كافة هذه الفئات والاتجاهات تركت جانبا واخرست في انفسها تناقضاتها الداخلية واندمجت معا قلبا وقالبا في جهازها التحرري الجديد، لاهدف لها الا النضال لكي يمارس شعب الجزائر حقه في تقرير مصيره بنفسه. ولم يسمح المناضلون الجزائريون لانفسهم بالعودة الى شيء من التناقضات الداخلية الا بعد ممارسة شعبهم لحقه في تقرير مصيره واختياره للاستقلال وتكريس هذا الاستقلال دوليا (32).

ومهما كان الاسلوب الذي سيختاره الشعب الكردي واوساطه الوطنية، فما لاشك فيه بأن هذا الشعب لسائر بصورة حتمية لوضع جهازه السياسي اللازم لتحرره الوطني.

☆ الاهداف الاساسية لحركة التحرر الوطني الكردي :

تنبع هذه الاهداف من حقوق الامة الكردية وظروف وجودها والمصير الذي ترغب به لنفسها. ويمكن ايجازها بما يلي :

ـ تناضل الحركة لكي يمارس الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره بنفسه وبحرية ؛

ـ لا يمكن للشعب الكردي ان يمارس هذا الحق بحرية الا اذا انجز تحرير بلاده وطرد منها قوات الاحتلال والاستعمار التابعة للبورجوازية الحاكمة في الدول التي تقتسم كردستان حاليا، وطرد منها حثالة المجتمع الكردي الخائنة المتعاونة مع تلك القوى الفاشيستية، سواء اكانت هذه الحثالة رأسمالية ام شبه اقطاعية ؛

ـ تجري ممارسة حق تقرير المصير، بعد طرد المحتل، بواسطة استفتاء حر لسكان كردستان يشترك فيه الاكراد المبعدون عن الوطن. ومن المفضل ان يجري الاستفتاء تحت رقابة (هيئة الامم المتحدة) ؛

ـ الهدف من ممارسة حق تقرير المصير هو تحرير كردستان وتوحيدها واقامة دولة وطنية مستقلة فيها، حسب رأي اكثرية السكان ؛

ـ تقوم الدولة الكردية على اسس الديمقراطية وسيادة الشعب الذي يختار نوع الحكم الذي يريده لنفسه ويضمن حقوق الاقليات القومية والدينية ويطلق الحريات العامة ويستثمر موارد بلاده وكدح ابنائه لانماء اقتصاده وتقدم ثقافته وتحقيق العدالة الاجتماعية ولاسيما رفع المستوى المعيشي والثقافي

---

(32) بعد انتخاب الرئيس شاذلي بن جديد كرئيس للجمهورية الجزائرية، بدأ يعترف مبدئياً وبروح ديمقراطية بوجود المسألة الثقافية للمجموعة السكانية البربرية وهو بدء لحلها. وتختلف هذه المسألة عن المسألة التحررية الوطنية للامة الكردية.

للطبقات الشعبية من الفلاحين والعمال والكسبة ؛

- تهدف الحركة الكردية من تحرير كردستان، وبطبيعتها، للقضاء على الفاشستية والعرقية والتعصب الديني الاعمى، وبالتالي لتحقيق الشروط التي سوف يكون من شأنها مساعدة الطبقات الشعبية ولاسيما العمال والفلاحين لدى الشعوب المجاورة في نضالها لانتزاع حقوقها وحرياتها ؛

- تدعو الحركة التحررية الوطنية الكردية منذ الآن لايجاد علاقات جوار وتعاون اخوية تزداد تعزيزا مع الايام بين الامة والكردية المحررة والامم المجاورة، تتفق عليها على قدم المساواة فيما بينها وتحدد اشكالها لمصلحتها المشتركة ومصلحة كل منها، ومن شأنها حفظ السلام والوئام واسراع التقدم الحضاري في المنطقة. وخلال القرن الاول لوجود الدولة الكردية لا يجب ان تتخلى عن دفاعها الوطني وسيادتها الخارجية (ديبلوماسية) ويمكن الاكتفاء بعلاقات (كونفدرالية) مع الدول المجاورة ويمكن تطوير هذه العلاقات شيئا فشيئا الى (الفدرالية الاتحادية) بعد نحو قرن من الزمن اذا اتفقت امم المنطقة فيما بينها علىهذا الحل.

- تؤيد الحركة الكردية مجوعة (الدول الغير منجازة)، وتعلن بالتالي عن عزمها في تصفية كافة القواعد العسكرية الاجنبية في كردستان المحررة، مما يقضي باقامة علاقات ودية وتعاونية على اساس المساواة بين كردستان وكافة الدول والشعوب الاخرى على اختلاف انظمتها.

☆ مباديء النضال التحرري الوطني :

- بما ان حق تقرير المصير هو حق ابدي ودائم في كل لحظة فيمكن للحركة التحررية الكردية ان تبدأ نضالها في جزء واحد من كردستان او عدة اجزاء، حسب الظروف، واذا ما بدأته في جزء واحد فيترتب عليها ان تدفع به الى الامام لشمول الاجزاء الاخرى على السواء. وفي كافة الحالات ينبغي ان يتوفر في النضال شرطان اساسيان لابد منها :

- ان يكون هدف النضال واضحا ومعلنا عنه : ممارسة حق تقرير المصير والتحرر الوطني الكردي.
- ان تساهم كافة قوى الشعب الكردي الموحدة في النضال ؛

- متى بدأ النضال، فأنه معركة متواصلة ومستمرة حتى الظفر، ولا يقبل هذا النضال اية هدنة ولا اي « وقف اطلاق النار » ؛

- اهداف النضال العليا اي (ممارسة شعب كردستان لحقه في تقرير المصير بنفسه وتحت رقابة دولية) ليست قابلة باي حال من الاحوال للمساومة او النقصان. وهذا يعني ان اية عروض من قبل اعداء شعبنا لصرفه عن متابعة النضال، كالحلول النصفية والاصلاحية والاحكام الذاتية وما الى ذلك من « ترضيات » لامحل لها ومرفوضة سلفا ؛

- تحرم الحركة التحررية الكردية على نفسها في نضالها تحريما باتا ونهائيا قبول مساعدة اية دولة من الدول المقتسمة لكردستان ضد اية دولة اخرى منها، ولاسيما اذا كانت الدولة الاولى قد اعلنت عن « حلول اصلاحية » داخل حدودها « لمسألتها الكردية »، فلن يكون في عرضها الا مناورة لحمل الشعب الكردي على ايقاف النضال والتالي العودة الى التنكيل به مع الدول الاخرى كما يجري الآن ؛

- لايمكن للحركة الكردية ان تجري اية مفاوضات مع اية دولة من الدول المقتسمة لكردستان او مع عدد منها الا اذا كانت الدولة (او الدول) قد اعلنت سلفا امام الملاء عن قبولها بمبدأ ممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير مصيره وكانت قد اجلت قواتها من كردستان او كانت هذه القوات قد طردت من ارض الوطن. وفي هذه الحالة تجري المفاوضات خارج منطقة الشرق الاوسط على ارض دولة محايدة (كما حدثت المفاوضات الجزائرية - الفرنسية في هذا الشأن عام ١٩٦٢ على الارض السويسرية) ؛

- اذا تم تحرير جزء من كردستان مهما كان، تواصل الحركة الكردية نضالها بدون هوادة حتى استكمال تحرير الامة الكردية بمجموعها ؛

- لا يتم النضال التحرري الوطني الا بعد ممارسة مجوع الشعب الكردي لحقه في تقرير مصيره بنفسه

وتأسيس (جمهورية كردستان) واعلان استقلالها واعتراف اكثرية الدول بها ولاسيما الدول المجاورة التي استقلت وانفصلت عنها كردستان (والاستقلال والانفصال ليس « عيبا » كما بات يعتقد البعض بل حقا اساسيا لهذا الشعب وشرطا لابد منه للديمقراطية) - بل ان عدم تحرير كردستان وعدم استقلالها انما يغذي مرضا خبيثا وسرطانا اسمه الفاشيستية والعرقية. اما نوع الحكم في (جمهورية كردستان) فقد يكون مركزيا وقد يكون اتحاديا حسب رغبة الشعب الكردي نفسه. والكاتب يفضل شخصيا حلا فدراليا ديمقراطيا لاسباب لا مجال لعرضها الآن.

8) اساليب النضال التحرري الوطني الكردي :

منذ بدء التاريخ لايعرف الشعب الكردي في المجال العسكري سوى (التاكتيك الدفاعي) اي الدفاع عن نفسه في جبال بلاده ووديانها ضد الهجومات الخارجية، وهو تاكتيك ينسجم من جهة مع طبيعة البلاد الجبلية ومع العقلية العشائرية او الاقطاعية من جهة اخرى. وسواء افشل المهاجم ام نجح في هجومه يبقى الشعب الكردي قابعا في ارضه. اي ان شعبنا كان يعيش منذ عصور طويلة تحت رحمة الهجمات المفاجئة، ولو ان المهاجم كان يرجع في اغلب الاحيان بخفى حنين وخاسرا لحربه الهجومية في كردستان. وقد ولد هذا الوضع على مر العصور لدى الشعب الكردي « نفسية دفاعية » مازال يحملها حتى هذا العصر تجعله غير قادر نفسيا وعسكريا على تحويل الحرب الدفاعية الى حرب هجومية على ارض المهاجم. واذا تركنا جانبا غزوات الاقوام في العصور القديمة، فلم يخرج الشعب الكردي عسكريا من دياره لديار اخرى الا في العصور الاسلامية وتحت راية الاسلام وباسم الاسلام عندما سارت عشرات الالوف من فرسانه بقيادة امرائه وملوك العائلة الايوبية الكردية لتحرير ارض سوريا ووادي النيل والقدس وحتى اليمن والحجاز وبنغازي والسودان من الغزوات الصليبية. وكانت تلك الفترة « فترة بين معترضين » اي خاصة في تاريخه. كما وحدث لشعبنا ان سارت فرسانه وجنوده تحت اعلام سلاطين آل عثمان وشاهات ايران في حروب توسعية او قمعية لا ناقة له فيها ولا جمل حدثت في اوربا وبعض مناطق آسيا وافريقيا الشمالية.

ولعلنا نجد في مجموع هذه الاسباب الجغرافية والاجتماعية والنفسية وفي (التاكتيك الدفاعي) السبب الدفين الذي جعل الشعب الكردي عاجزا عن تكوين دولة خاصة به - ماعدى الدول الاقطاعية التي اسستها في كردستان او حولها وفي القرن العاشر عائلات بني حسنوية وبني مروان - دوستك، وبني راوند (وليس رواد) وبني شداد، ثم العائلة الخورشيدية والعائلة الفضلوية، فضلا عن امارات اواخر العهد الاقطاعي.

وعندما يقال بان شعبنا لا يعرف من الحرب سوى (التاكتيك الدفاعي) ويجهل اساليب (الحرب الهجومية) فهذا يعني ايضا باننا نجهل (الستراتيجية العسكرية) التي تقضي (بتخطيط الحرب واساليبها) والجمع مابين الدفاع والهجوم بعد دراسة وافية لكافة معطيات الوضع.

ولم يتغير الامر كثيرا في القرن العشرين، فكافة الحروب التي خاضها شعبنا ومازال يخوضها حتى الان هي حروب دفاعية، سواء اكانت قائمة على اسلوب (الحرب الجبهوية) كما بين دولتين وقد حدثت هذه مرة واحدة خلال سنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٥ ولاسيما في عاميها الاخيرين عندما دافعت قوات ثورة ملا مصطفى بارزاني عن ابواب ومنافذ (المنطقة المحررة) على الحدود بفضل وصول بعض الاسلحة الثقيلة من الخارج، ثم حدثت النكسة يوم انقطاع وصول هذه الاسلحة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦.

وحرب (البارتيزان) اي اسلوب (حرب العصابات) هي اقرب لامكانيات الشعب الكردي من (الحرب الجبهوية) ولكنها ايضا (حرب دفاعية) اذ ان ما فيها من كر وفر يجري على الارض الكردية، وقد تحدث بها معارك شديدة يستشهد بها العشرات من البشر بالاضافة لخسارات اكبر لدى المهاجم ولا يسمع بها العالم الخارجي بل ولا حتى عواصم الدول المقتسمة لكردستان وتبقى ملاهي هذه العواصم ومراقصها ومطاعمها وفنادقها مفتوحة تلهو بها (برجوازية الشعب الجار) في الوقت الذي تنهار به القنابل على القرى الكردية ويحرق النابالم مزروعاتها وحيواناتها فضلا عن كثير من سكانها، نساء واطفالا وشيوخا.

و (حرب الانصار) يمكن ان تشن لاجل اهداف مختلفة. ولكنها في كردستان تهدف (للحلول النصفية)

اي الحكم الذاتي، وتبقى خلالها الاتصالات قائمة سرا ام علنا بين قيادة الثورة والحكومة البورجوازية المحتلة، وهذا يمكن ان يؤدي الى (مهادنات) و (وقف اطلاق النار) وهو خطأ وقعت به مرارا ثورة ايلول في كردستان العراق ويمكن ان تقع به ثانية احدى قوى الثورة الحالية، كما يقال ويشاع.

ان اي حركة تحرر وطني هي (حركة ثورية) وهي تقضي بطبيعتها وبالتعريف بمهاجمة الظالم لردعه وطرده وتغيير نظامه وقانونه وانتزاع الحرية. واذا لم يهاجم الظالم المعتدي ويدق عنقه فيبقى متمتعا بظلمه على كرسي حكمه وهانئا بسوطه يسلخ به جلود ابناء الشعب. وليس هنالك من شيء يسمى (بثورة دفاعية). الدفاع عن النفس هو الحق المبدئي الاول لحقوق الانسان ولا يشكل (ثورة) في حد ذاته.

وفضلا عن ذلك فان (حرب الانصار) نفسها كما تجري وجرت في كردستان تستوجب تعبئة عشرات الآلاف من المقاتلين النظاميين بالاضافة الى عدد اكبر (غير نظامي) وتسليحهم وتأمين الذخيرة وتوفير الطعام واللباس لهم وتأمين معيشة عائلاتهم ولاسيما عوائل شهدائهم، بالاضافة لعدد كبير من غير المقاتلين، وكل هذا يتطلب كثيرا من المال، وقد يؤدي - كما حدث مرارا - الى ان تطرق قيادة الحركة بعض الابواب الخارجية طلبا للمساعدة. واذا كانت الحركة تهدف للحكم الذاتي فقد يتكرم الباب الخارجي المطروق ببعض المساعدة، ليس حبا بالحركة نفسها ودعما لها انما اذية للدولة التي يطلب منها الحكم الذاتي. وقد يدوم هذا الكرم الى حين ثم ينقطع. وتبقى القيادة سجينة لمشكلتها المالية ولمسألة توفير السلاح والذخيرة وسجينة للنفسية الدفاعية.

وفوق هذا كله ان (الحرب الدفاعية) التي اكل الدهر عليها وشرب - واسميها « بحرب الاجداد » - قد ازدادت عسرة على شعبنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويزداد عسرها يوما بعد يوم بسبب الاسلحة الجهنمية الحديثة التي تتاجر بها الدول الصناعية الكبرى وتبيعها للبورجوازية العرقية الحاكمة للدول المقتسمة لكردستان. واذا ما اقتصر شعبنا على « حرب الاجداد » فانه لخاسر لها ولو كانت اساليبها تتركز في (حرب العصابات). وقد اصبح من غير الجائز ان ندعو شعبنا الشجاع ومن طبيعته التضحية بالنفس والنفيس الى الدخول في مثل هذه الحروب وفي نهايتها كارثة له وتدمير البلاد بالنار والحديد ثم التهجير القسري والاستعباد، بعد المرور بمرحلة « القلعة المحاصرة ».

ان عدم التكافؤ المتزايد في السلاح والمال والذخيرة والشهرة الخارجية الدولية لصالح الظالم يحتم علينا التفكير بوضع (استراتيجية) نضال حديثة تأخذ بعين الاعتبار واقع كردستان وواقع الدول التي تحتلها والمحيط الشرقي والعالمي.

ويشترط في هذه الستراتيجية ان تكون (استراتيجية هجومية) فليس هنالك من ثورة اسواء كانت تهدف للتحرر الوطني ام الاجتماعي الا هجومية تهاجم قواعد الظلم والاضطهاد والاستعمار. ولكن الستراتيجية الهجومية لاتعني او بالاصح لاتعني فقط العسكرية منها. بل ان الثورة بالمعنى العسكري يجب الا تحدث الا في المراحل النضالية الاخيرة وباشكال واساليب تدريجية حسب الطاقات المتوفرة والاهداف المحددة لها.

واستراتيجية الهجوم هي ثورة يجب ان تحدث اولا في نفوسنا وتحملنا على ان نقتلع منها عقلية « حرب الاجداد » ونفسية « القلعة المحاصرة » والشعور « بالعيب » بل بالاثم لمجرد التفكير بتحرير امتنا وانتزاع حقوقنا. ومن جهة اخرى تقضي هذه الستراتيجية بتركيز « الهجوم » اولا في المجال الفكري والحقوقي ثم التنظيمي والسياسي ثم اعتماد اساليب يمكن تسميتها « بشبه عسكرية » والتركيز في آن واحد على حملات دعائية وفعاليات دبلوماسية في الاوساط الدولية وفي الداخل لخلق (رأي عام عالمي) لصالح القضية، وبعد الوصول لهذه الغاية فقط اعتماد « اساليب عسكرية ثورية » والتدرج بها حسب استراتيجية شاملة. ولهذا السبب سمي هذا المقطع « بأساليب النضال » وليس « بالستراتيجية العسكرية » التي تشكل منها قسمها الاخير. وهذه الاساليب بحاجة الى دراسة شاملة ولتنظيم دقيق ياخذ بعين الاعتبار كافة المعطيات ويتمعن بفحص نتائج كل اسلوب قبل اعتماده وتحضير وسائله. وفيما يلي ادرج بعض هذه الاساليب على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر وحسب ترتيب قائم على الاولية بقدر الامكان بمعنى ان كل اسلوب وارد يضاف الى ما سبقه من اساليب وهذه يجب الاستمرار بها بحيث يتضخم

حجم النضال تدريجيا وتتوفر الامكانيات المادية والنفسية اللازمة له يوما بعد يوم في المجالين الداخلي والخارجي على السواء :

١ ـ ان مجرد وضع (لائحة حقوق الامة الكردية) كما ورد تقريبا والاعلان عنها في الاوساط الدولية والصحفية هو « هجوم فكري » شديد الوقع من شانه رفع عزيمة شعبنا وتهيئة الخطوة التالية واضعاف معنويات الظالمين وفتح اعين العالم لحقيقة المسألة الكردية ؛

٢ ـ اما تأسيس الجهاز السياسي الثوري، اي (جبهة ـ او منظمة ـ تحرير كردستان) او تحت اسم آخر مشابه والاعلان في الاوساط الدولية والداخلية بأن الجهاز يجمع لكافة قوى الشعب الكردي الديمقراطية لتنظيم النضال والبدء به من اجل تحرير الامة الكردية وممارسة الشعب الكردي لحقه في تقرير المصير، فسوف يكون « هجوما سياسيا وفكريا » اشد وقعا. بل اننا بمجرد تشكيل الجهاز واعلانه نكون « قد ربحنا سلفا نصف المعركة ». وتقع على الجهاز مسؤولية تنظيم خطوات النضال وتأمين مايلزم لها من وسائل ؛

٣ ـ المباشرة (بحرب الانصار المدينية) اي داخل المدن فقط بشرط تعميمها خارج كردستان وداخل الدول المقتسمة لها وتركيزها في عواصم هذه الدول وبعض مدنها الكبرى. وهدف الاسلوب هو ضرب الحاكم الظالم في مراكز حكمه (وزاراته) واذاعاته ومؤسساته الاقتصادية والعسكرية ومنها منشآت النفط وانابيبه، ومطاراته ومرافئه ومحطاته الكهربائية وخطوط مواصلاته. ويكفي للقيام بممارسة هذا النضال الهام تدريب وتجهيز نحو عشرين (وحدة فدائية) لايزيد عدد كلها منها على عشرين فدائيا من ذوي الخبرة والفن والشجاعة، بصورة مستقلة تماما بعضها عن بعض ويرتبط كل منها بالقيادة العسكرية السياسية العامة. وهذا لايتطلب لاكثر من نحو (٤٠٠) فدائيا بالمجموع يضاف اليهم نحو نصف عددهم من المساعدين المدنيين. وينبغي تجديد هذه الوحدات واعادة تشكيلها في حالة الخسائر واحداث المناوبة في الخدمة فيها لا راحة من طال نضالهم. وقد يطول هذا النضال عدة سنوات.

٤ ـ توسيع (حرب الانصار المدينية) ضد مؤسسات الدول البرجوازية المستعمرة لكردستان الواقعة في العالم الخارجي ومنه (العالم الثالث) واوربا وغيرها. وينبغي في نضال (الوحدات الفدائية) في الداخل والخارج تجنب اصابة المدنيين من ابناء الشعوب المجاورة او الشعوب الاخرى، حسب تقاليد الشرف والمروءة والانسانية التي يعتز بها شعبنا ؛

٥ ـ ينبغي في الوقت نفسه التركيز على الحملات الاعلانية لنضال شعبنا في الصحف والاذاعات خارج الوطن، وفي اذاعات داخلية للحركة الكردية، وتوقيع كل عملية فدائية وشرح اسبابها واهداف النضال.

٦ ـ قبول مساعدات المنظمات الديمقراطية للطبقات العاملة للشعوب المجاورة اذا كانت تقبل بمنهاج الحركة الكردية، ويجري الاتصال معها بواسطة الجهاز السياسي وليس (الوحدات الفدائية). واذا شاءت هذه المنظمات يمكنها المساهمة في هذا النضال بصورة منفصلة تنظيميا.

٧ ـ تأسيس (محكمة كردية ثورية) ضمن الجهاز السياسي تصدر احكاما على الذين اجرموا من الحكام وقوادهم بحق الشعب الكردي وحق افراده، وكذلك على الخونة من بين الاكراد، ويعلن عن هذه الاحكام واسبابها بعد تنفيذها، وتستند الاحكام على (حقوق الانسان) التي شرعتها الامم المتحدة.

٨ ـ جمع المال من ابناء الشعب الكردي، في كردستان وداخل الدول والمهجر، من كل حسب طاقته، وعند اللزوم تحت التهديد والعقاب، وذلك من قبل جهاز خاص لاعلاقة له (بالوحدات الفدائية). وينبغي الاقتصاد في صرف المال وتحريم البذخ ولاسيما اثناء الاسفار الخارجية. ويمكن قبول المساعدات المالية الانسانية بشرط عدم تأثيرها على اهداف الحركة ولا على مسيرتها وبشرط عدم ورودها من دولة تقتسم كردستان ؛

٩ ـ تأسيس علاقات ودية بين الحركة الكردية والاحزاب والحركات الاجنبية المؤمنة بالديمقراطية وبحقوق الانسان والشعوب ؛

١٠ ـ ينبغي على الجهاز السياسي المساهمة خارج الوطن في كافة الاجتماعات والمؤتمرات والدورات التي تجريها المنظمات الدولية، بادئة بالمنظمات غير الحكومية ثم بمنظمات الامم المتحدة التابعة

للجنة حقوق الانسان، وكذلك في مؤتمرات الاحزاب الديمقراطية الصديقة، وفي الندوات العلمية التي تنظمها بعض الجامعات او المؤسسات الانسانية، وطرح القضية الكردية التحررية في كافة هذه الاوساط والاستحصال على قرارات منها اسنادا وتضامنا مع الشعب الكردي في نضاله لممارسة حقه في تقرير مصيره ؛

١١ ـ عندما تتمكن الحركة الكردية بكافة الوسائل السابقة من خلق (رأي عام عالمي) واضح وثابت يساند حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وتحرره الوطني، وتفتح بذلك باب التضامن الاممي والانساني معها، وعند ذلك فقط تبدأ الحركة بأسلوب (حرب الانصار) في كردستان نفسها ؛

١٢ ـ ينبغي للحركة ان تكون جاهزة لفتح (حرب الانصار) في كردستان عند اللزوم قبل استكمال الشرط الوارد في النقطة (11) وذلك في حالة قيام دولة او دول من التي تقتسم كردستان بالعدوان على الشعب الكردي في كردستان نفسها ؛

١٣ ـ يجب البدء بحرب الانصار في كردستان في عدة مناطق في آن واحد تختار ليس فقط لمناعتها بل لاهميتها الستراتيجية والاقتصادية ولموقعها الجغرافي ايضا من حيث المواصلات والاتصالات (اللوجيستيكية). وبدء (حرب الانصار) يقضي بالاستمرار في الاساليب السابقة بل مضاعفتها ؛

١٤ ـ تحاول الحركة الكردية عندما تبدأ (حرب الانصار) في كردستان اقناع الحركات الديمقراطية والعمالية والثورية للشعوب المجاورة ان تمارس نضالها الثوري وتضاعفه في مناطقها، لانتزاع حقوقها وتضامنا مع الشعب الكردي ؛

١٥ ـ تحاول الحركة الكردية في نفس الوقت مساعدة الشعوب والقوميات الاخرى المظلومة في ايران لتنظيم نفسها ثوريا والنضال في سبيل حقوقها ؛

١٦ ـ نعمم (حرب الانصار) لمجموع كردستان حسب الحاجة والطاقة ؛

١٧ ـ لا يحدث تغيير (حرب الانصار) الى (حرب جبهوية) في منطقة معينة الا اذا توفرت كافة الشروط اللازمة على ضوء تجارب الشعب الكردي (من سلاح ومال وذخيرة لاتنقطع) ؛

١٨ ـ عندما تحرر الحركة الكردية قسما من كردستان له الاهمية الاستراتيجية اللازمة وتستطيع الاحتفاظ به، يمكنها اعلان تأسيس (حكومة كردية ديمقراطية مؤقتة) كأسلوب سياسي هجومي في النضال، ويجب ان تتوفر بعض الشروط لهذه الخطوة كاعتراف بعض الدول والحركات الوطنية الديمقراطية الاخرى بها.

وكما قال الجنرال شارل ديغول مرة : « لايفوت الوقت على شعب اذا ماجدد قوى حركته بشبيبته الناهضة ».